تجديد الفكر الاقتصادي شرط ضروري لتجديد الفكر التنموي

ابراهيم العيسوى *

المقدمـــة:-

الارتباط بين الفكر التنموي والفكر الاقتصادي السائد

لقد مال الأوائل من اقتصاديي التنمية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين إلى النظر إلى اقتصاديات التنمية كفرع قائم بذاته في استقلال عن علم الاقتصاد المتعارف عليه آنئذ ونظرياته، وهي النظريات النيوكلاسيكية. وكانوا ينكرون أن هذه النظريات يمكن أن تتصف بالقابلية للتعميم على كل الدول (universal). ومن ثم فقد سعوا إلى استلهام نماذج النمو التي صاغها الكلاسيكيون أمثال سميث وريكاردو ومالتس، وحذوا حذوهم في البحث عن أسباب التأخر الاقتصادي للدول التي كان يطلق عليها: الدول المتخلفة، وفي الاهتمام بطائفة من "المتغيرات الثقيلة" كرأس المال والسكان، وفي العناية بالقضايا الكبرى كالتصنيع وتعبئة المدخرات وتوزيع الدخل والثروة، وقد أسفرت جهودهم عن صياغة استراتيجيات وخطط إنمائية، وافترضوا أنه ستقوم على تنفيذها حكومات نشيطة.

ولكن تحولاً جسيماً قد حدث في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي واستمرت تداعياته قائمة حتى اليوم. حيث راح الكثيرون من الاقتصاديين يؤكدون على عمومية النظريات النيوكلاسيكية، ويرفضون القول بأن اقتصاديات التنمية فرع خاص مستقل عن الاقتصاد النيوكلاسيكي. كما أنهم تحولوا من النظر في النماذج التجميعية الكبرى للنمو إلى النظر في قضايا جزئية ونماذج ميكروية. وانصب الجانب الأكبر من اهتمامهم على البحوث التطبيقية وعلى استخدام المبادئ النيوكلاسيكية في تحليل قضايا السياسات. ولم يعبأوا كثيراً حتى بالموقف الوسطي الذي اتخذه أمارتيا سن، ومفاده أنه إذا كان مجال التداخل واسعاً بين اقتصاديات التنمية واقتصاديات المتقدمين، فإن الفروق بينهما تبقي كبيرة، وأن هذا هو ما يفسر لماذا يمتلك كل منهما بعض الأدوات الخاصة به[1]. وقد اكتسب هذا التحول نحو توثيق الارتباط بين الفكر التنموي والاقتصاد النيوكلاسيكي زخماً عظيماً في سياق انتشار موجة العولمة وتبني الليبرالية الاقتصادية الجديدة في الكثير من دول العالم،

*أ.د. أبراهيم العيسوى:مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية – بمعهد التخطيط القومى

وكأننا أصبحنا أمام ولادة ثانية للفكر التنموي من رحم التيار الرئيسي أو التيار السائد في الفكر الاقتصادي(mainstream economics).

وقد نما هذا المولود وترعرع حتى أصبح يمثل التيار السائد في الفكر التنموي. وقوام هذا الفكر هو مجموعة النظريات والسياسات التي شاع تدريسها في الجامعات الأمريكية والأوربية، والتي تتبناها المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ووكالات التنمية (المعونة) التابعة للدول الرأسمالية الكبرى. وقد أصبحت هذه النظريات تشكل الجسم الأساسي لمقررات التنمية التي تدرس في جامعات الدول النامية، وذلك بحكم روابط التبعية الاقتصادية والثقافية القائمة بينها وبين الدول الرأسمالية المتقدمة.

وقد انبثقت نظريات وسياسات التنمية السائدة من الفكر الاقتصادي الغربي الذي تبلور في سياق تطور النظام الرأسمالي، والذي قدمت نظرياته على أنها تصور ما يجري في العالم الواقعي لهذا النظام- وهو الأمر الذي سيتبين لنا فيما بعد عدم صحته. وراحت هذه النظريات تستخدم في تبرير الإدعاء بكفاءة اقتصاد السوق الحر وفي الترويج للحرية الاقتصادية لأصحاب الأعمال باعتبارها أساس الحرية السياسية وشرطها الضروري. وجوهر الفكر الاقتصادي السائد هو النظريات النيوكلاسيكية. ولا شك في أن هذه النظريات قد طرأت عليها تطورات كثيرة بفعل ما وجه إليها من انتقادات، إلا أن أغلب التطورات التي تم إدماجها في الفكر الاقتصادي السائد لم تغير من الافتراضات والأفكار الأساسية التي قام عليها هذا الفكر مثل فرض الإنسان الاقتصادي(homo economicus) وفرض السلوك الاقتصادي الرشيد وفكرة التوازن. بل إن بعض هذه التطورات قد زاد الطين بللاً جراء انطلاقه من افتراضات أبعد ما تكون عن خصائص السلوك الفعلي للأفراد والأسواق، مثل التطور المتمثل في فرض التوقعات الرشيدة.

ولا يشذ عن المسار الأساسي لتطور الفكر الاقتصادي إنجاز كينز الذي صار من المعتاد نعته بالثورة الكينيزية. ذلك أن كينز لم يهجر فكرة التوازن، ولكنه جردها من الغطاء المثالي المتمثل في اقتران توازن الاقتصاد الكلي بالتشغيل الكامل، وأحل محلها فكرة إمكانية اقتران التوازن بالركود والبطالة. وهو من دون شك إنجاز ضخم. إذ أنه أدى إلى الاعتراف بأن التوازن في اقتصاد السوق الرأسمالي لا يتم بطريقة تلقائية، وأن آليات السوق لا تكفي وحدها لتأمين حسن سير الاقتصاد، وأنه لا غنى عن التدخل من جانب الدولة لمواجهة الأزمات التي يتكرر وقوع النظام الرأسمالي فيها.

إن للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي بوجه عام والنظريات القائلة بكفاءة اقتصاد السوق الرأسمالي بوجه خاص، بصمات قوية على الفكر التنموي السائد، وذلك بالرغم من أن النيوكلاسيكية لم تصمم أصلاً لمعالجة قضايا بلدان تعاني التخلف والتبعية وتسعي للخلاص من هاتين العلتين، أو- بالأحرى- الخلاص من هذه العلة المشتركة. بل إن النيوكلاسيكية لم تظهر إلا بعدما كانت البلدان التي ظهرت فيها قد أنجزت ثورة صناعية في إطار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، وبعدما كانت قد قطعت شوطاً طويلاً على طريق التقدم الاقتصادي، بل وبعدما صار البعض منها يهيمن من خلال الاستعمار على الكثير من الدول التي وصفت فيما بعد بأنها متخلفة. ومن المعروف أن العناية التي أولاها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، الذي كان يوصف بالاقتصاد السياسي، لقضايا النمو والتوزيع كانت أكبر كثيراً من العناية التي أولاها لقضايا كفاءة تخصيص الموارد وتوازن الوحدات الاقتصادية التي انشغل بها الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي صار يشار إليه بعلم الاقتصاد أو الاقتصاد الوضعي، والذي تنامى دوره في تبرير النظام الرأسمالي وتسويقه، خاصة بعد ظهور نظام اقتصادي منافس وهو النظام الاشتراكي.

وقد استند ارتباط الفكر التنموى بالفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي إلي الفرض الأساسي السابق الإشارة إليه، ألا وهو قابلية النظريات الاقتصادية التي نشأت في أحضان الرأسمالية للتعميم على كل دول العالم، وذلك بغض النظر عن اختلاف هذه الدول من حيث المسارات التاريخية ومن حيث الثقافات المحلية ومن حيث مستويات التطور التي بلغتها. صحيح أن هذا الفرض لم يسلم من النقد أو الدحض من جانب عدد من كبار الاقتصاديين المعتدلين والراديكاليين أمثال جونار ميردال وبول باران وأوسكار لانجه وأندريه جوندر فرانك وسمير أمين ومايكل تودارو وجوزيف استجلتز وبول أورميرود. ولم تزل الانتقادات لفروض ونظريات التيار السائد تتوالى بدرجات تتفاوت من التحفظ إلى الرفض ، مع تقديم بدائل تتفاوت من الإصلاح الجزئي إلى إعادة الهيكلة الجذرية.

وعلى ما سنرى لاحقاً، فقد برزت اجتهادات منافسة للفكر السائد انطلاقاً من تطبيق بعض المقاربات وأساليب البحث المتبعة في عدد من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية الأخرى. ولكن ما أسفرت عنه هذه الاجتهادات من تجديدات في الفكر الاقتصادي لم تزل تعامل على أنها مجرد "خروج على النص" وينظر إليها على أنها تشكل في مجموعها اقتصاديات الخوارج(heterodox economics). وهكذا لم تتمكن الأفكار الجديدة من أن تحتل مساحة يعتد بها في الفكر الاقتصادي المتداول، لاسيما في مناهج تدريس علم الاقتصاد في جامعات الدول المتقدمة والدول النامية على السواء.

ومن المهم الانتباه إلى أن استمرار هيمنة الفكر الاقتصادي السائد بالرغم من سهام النقد التي توجه إليه لا يرجع إلى الصلابة النظرية لهذا الفكر ولا إلى نجاعة السياسات التي يوصي بها انطلاقا من نظرياته، وإنما يرجع في الحقيقة إلى أن هذا الفكر مسنود بأطراف قوية في النظام الرأسمالي العالمي، وهي الشركات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية وحكومات دول المركز الرأسمالي التي يدعم الكثير منها جامعات ومراكز بحثية وفكرية كبرى في الدول المتقدمة. واتصالاً بهذا الأمر، يقول بول كروجمان إن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في خريف ٢٠٠٨ كانت كفيلة بأن تنسف الكثير من الأفكار المستقرة في الفكر الاقتصادي السائد. ولكن هذه الأفكار ظلت صامدة. والتفسير الذي يقدمه لصمود هذه الأفكار هو أننا أمام صراع بين أيديولوجية مستندة إلى قوة طاغية لرأس المال وبين فكر جديد غير مريح للقوى الرأسمالية، وأنه في سياق الصراع الحالي انهزمت الأفكار الجديدة أمام القوة الطاغية للثروة والنفوذ. ومع ذلك فإن كروجمان يطمئننا بقوله أن هذا الصراع سيمر بجولات متعددة قد تشهد بعضها هزيمة الأفكار الصائبة، ولكنها ستكون هزيمة مؤقتة، حيث لن يسود في نهاية المطاف إلا الفكر الصحيح.(٢)

وبالطبع فإنه مما يساعد على استمرار هيمنة الفكر الاقتصادي السائد في مناهج التدريس بجامعاتنا وفي مراكز صنع السياسات الحكومية وغير الحكومية هو أننا لم ننجح بعد في التحرر من إسار التبعية الثقافية التي تعمقت في سياق موجة العولمة الجارية، والتي صار من ضمن تجلياتها البارزة اتساع نفوذ جامعات الدول الرأسمالية المتقدمة في بلادنا بالتواجد المباشر لفروعها، وبشراء العلامات التجارية لهذه الجامعات بنظام أقرب لنظام "الفرانشايز" المتبع في العلاقات التجارية والصناعية مع الشركات الدولية، وعن طريق الأشكال المختلفة لما يطلق عليه شراكات علمية، وإن كانت في الحقيقة لا تخرج عن كونها علاقة تابع بمتبوع.

وإذا كانت المهمة التاريخية المطروحة على بلادنا هي التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية والانعتاق من إسار التخلف، فإن ثمة مهمة تاريخية أخري يجب أن تسبق هذه المهمة، ألا وهي التحرر من التبعية الثقافية والعلمية عموماً، والفكاك من أسر الفكر التنموي التقليدي السائد خصوصاً، وتبني فكر جديد للتنمية أو فلسفة لتنمية جديدة. وهو ما يشترط لإنجازه فك الارتباط بين الفكر التنموي والفكر الاقتصادي السائد وبناء فكر تنموي جديد. والسبيل إلى ذلك هو أن ننهل من رافدين: أولهما محاولات تجديد الفكر الاقتصادي المستندة إلى استثمار التقدم الحاصل في مناهج البحث في علوم شتى، وإلى التلاقح بين علم الاقتصاد وبين

غيره من العلوم الاجتماعية والطبيعية. وثانيهما الدروس المستخلصة من الخبرات الإنسانية في تطبيق السياسات الاقتصادية المنتمية إلى التيار السائد وتلك التي خرجت عن هذا التيار بدرجة أو بأخرى. وهذا ما سأتناوله في الأقسام التالية من هذه الورقة بغرض بلورة نموذج تنموي أقدر على إنجاز المهمة التاريخية المشار إليها أعلاه من النموذج السائد ومن بعض النماذج الأخرى المقترحة للحلول محله.

٢- نتائج المقاربات والمراجعات غير التقليدية في علم الاقتصاد

يتضمن هذا القسم عرضاً شديد الإيجاز لبعض ما قدمته مفصلاً، مع الاستناد إلى عدد كبير من المصادر، في دراستي : تجديد علم الاقتصاد- نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره٣.

٢-١- المقاربات غير التقليدية

يمكن تصنيف أبرز المقاربات غير التقليدية في علم الاقتصاد في ثلاث مجموعات. وفيما يلي بيان موجز عن مكونات كل مجموعة منها وعن الملامح والنتائج الرئيسية لكل مكون من مكوناتها.

المجموعة الأولى، ومن أهم مكوناتها المقاربات الست التالية:

١- المقاربة التاريخية. ولهذه المقاربة سمتان بارزتان: استقراء القوانين الاقتصادية من فحص الحقائق والخبرات التاريخية، والعناية بالنظرة الكلية الشمولية والهيكلية للاقتصاد. ومن أشهر نتائج هذه المقاربة تاريخية أي نسبية القوانين والنظم الاقتصادية في الزمان والمكان. ومؤداها نفي الصلاحية العامة أو المطلقة لهذه القوانين والنظم. وبناءً على هذه النتيجة فإن ما يطبق من سياسات في اقتصاد متقدم لا يصلح بالضرورة لاقتصاد مازال في طور التخلف، وأن الدروس المناسبة لوضع بلد متخلف على طريق التقدم يجب أن تستخلص من مرحلة مناظرة من تاريخ الدول المتقدمة، أي تلك المرحلة التي كانت هذه الدول تسعى فيها لإنجاز ثوراتها الزراعية والصناعية والعلمية.

٢- المقاربة التطورية. ومن أبرز سمات الاقتصاد التطوري(evolutionary economics) النظر إلى النظام الاقتصادي على أنه نظام مركب (معقد) قابل للتكيف وفق المبادئ الداروينية للتطور كالنشوء والوراثة والتنوع والتكيف والانتقاء والارتقاء. ومن ثم فإن النظام الاقتصادي يتعرض دوماً لاضطراب أو اختلال يؤدى إلى تحوله أو تحوره. وتنشأ عمليات الاضطراب أو الاختلال في النظام بحكم اشتماله على فاعلين كثر مختلفي الطباع والميول- وهو ما يناقض فرض الفاعل الممثل أو النمطي في النيوكلاسيكية- وبحكم أن هؤلاء الفاعلين يدخلون في تفاعلات شتى ويتعلمون مما يمرون به من تجارب، وتنتج عن العلاقات التي تقوم فيما بينهم تناقضات في المصالح تحول دون استمرار النظام عند وضع بذاته،

وتدفعه إلى التغير بدرجة أو بأخرى. ومن أصحاب هذه المقاربة من يحتفظ بفكرة التوازن ومنهم من يرفضها، وإن كان الغالب فيها هو الميل إلى فكرة اللاتوازن.

٣- المقاربة الاجتماعية. وتنطلق هذه المقاربة من أن السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات يتأثر بالسياق الاجتماعي الذي يجري فيه، وأنه يمكن النظر إلى الأسواق باعتبارها كيانات اجتماعية، وأن ما يدور فيها من تفاعلات وثيق الصلة بما يحوزه المجتمع من رأس مال اجتماعي. كما أن للسلوك الاقتصادي تداعيات اجتماعية تؤثر في حياة الناس وفي نوعية الحياة بوجه عام، ثم تعود لتؤثر في سلوكهم الاقتصادي. وقد تمخضت هذه المقاربة عن مجالين معرفيين: الاقتصاد الاجتماعي(socioeconomics) الذي يعني باستخدام الاقتصاد في دراسة المجتمع وتقصي الآثار الاجتماعية للظواهر الاقتصادية، ومجال الاجتصاد(socionomics) الذي يتأسس على أن المزاج الاجتماعي(social mood) هو القوة الحاكمة للسلوك المالي وسلوك الاقتصاد الكلي، بل والسلوك السياسي. وتطرح هذه المقاربة مفهوم الإنسان الاجتماعي (homo sociologicus) الذي تتحدد تفضيلاته جزئياً أو حتى كلياً بالبيئة الاجتماعية المحيطة، وبما يميزها من معايير وقيم، وبما تفرضه على الناس أو تتوقعه منهم من أدوار اجتماعية، وذلك في مقابل مفهوم الإنسان الاقتصادي المترسخ في الفكر الاقتصادي السائد، والذي يتعامل مع الإنسان كما لو كان يعيش في فراغ اجتماعي، وعلى أنه كائن أناني لا يعنى إلا بتفضيلاته الذاتية.

٤- المقاربة الأخلاقية. هذه المقاربة لا تنتمي إلى مجال تفسير السلوك الاقتصادي بقدر ما تنتمي إلى المجال الاستهدافي الرامي إلى بناء نظام اقتصادي وتنظيمات اقتصادية فرعية تحتل الاعتبارات الأخلاقية مكاناً مرموقاً فيها بالقياس إلى اعتبارات السعر والجودة والربح. وعموماً فإن دعاة الاقتصاد الأخلاقي(ethonomics) والأسواق الأخلاقية (moral markets) يتطلعون إلى ثقافة أعمال تراعى القيم الفاضلة، وتجعل رجال الأعمال يتحلون بالمسئولية الاجتماعية، ليس فقط من خلال الأعمال الخيرية المنفصلة عن قرارات الاستثمار والإنتاج، ولكن عندما يتخذون هذه القرارات أيضاً. ولهذه المقاربة صلة قوية بالمقاربة الاجتماعية من حيث رفض المقاربتين لمفهوم الإنسان الاقتصادي. لكن المقاربتين لا تتوصلان لنفس النتائج، حيث تحتمل المقاربة الاجتماعية رفض النظام الرأسمالي - على الأقل من بعض أنصارها- بينما تتمسك المقاربة الأخلاقية بالرأسمالية، وترى إمكانية إدماج البعد الأخلاقي فيها. وهو أمر مشوب بالتناقض والطوباوية المفرطة. إذ أنه يشترط الأخلاق الطيبة أو الفضيلة في سلوك المتعاملين في الأسواق الحرة والنظام الاقتصادي الرأسمالي، وهو ما ثبت غيابه طالما بقيت

الأسواق حرة والمنافسة محتدمة، وطالما تقاعست الحكومات عن فرض ضوابط على السعي المحموم لتعظيم الربح. وبالرغم من أن ما يقوم به رجال الأعمال والشركات من أعمال خيرية أمر محمود، إلا أنه ليس مبرأ تماماً من الدوافع المصلحية والدعائية. كما أن أثر هذه الأعمال هامشي جداً، ولا يغير من الخصائص الجوهرية لأسلوب عمل النظام الرأسمالي.

ومن الملاحظ أن الدعوة إلى اقتصاد أخلاقي لها ما يناظرها لدى دعاة الاقتصاد الإسلامي الذين يربطون بين السلوك الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من جهة وبين الإيمان والتقوى من جهة أخرى، وذلك انطلاقاً من فرض الإنسان الإسلامي (homo Islamicus) الذي يعمل وفق القيم الإسلامية.٤ ولكن هناك شواهد عملية على أن إقبال بعض المسلمين على التعامل مع البنوك الإسلامية وعلى منتجات التمويل الإسلامي لا يعود إلى التقوى والورع بقدر ما يعود إلى كونه وسيلة من وسائل الحفاظ على الهوية وتأكيدها في مواجهة قوى التحديث والعولمة التي تهدد بطمس الهويات الثقافية لمجتمعات دول الجنوب الإسلامية وغير الإسلامية.٥ وعموماً، لما كان الالتزام بالقيم في تعاملات الإنسان المسلم أمر متروك لضميره في ضوء العلاقة بينه وبين الله ، وفي ضوء موازنته بين النجاح الاقتصادي الدنيوي وبين الجزاء الأخروي ، ولا مجال لفرض هذه القيم قسراً على الإنسان ، فإن الفجوة ستبقى قائمة بين السلوك الإسلامي المفترض وبين السلوك الفعلي للمسلمين.(٦)

٥-المقاربة المؤسسية. تركز هذه المقاربة على دور المؤسسات في ضبط السلوك الاقتصادي. ويقصد بالمؤسسات "قواعد اللعب" أو السلوك التي ترد في الدساتير والقوانين والقرارات الرسمية والمواثيق الدولية، وتلك التي تسري بحكم الأعراف والتقاليد، بقصد كبح جماح الإنسان الاقتصادي وتقليل احتمالات الغش والتدليس والحد من ميل الأسواق إلى الانفلات. وهذه المقاربة وثيقة الصلة بما صار يعرف بحوكمة الشركات وحوكمة النظام الاقتصادي في مجموعه. وطبقاً لهذه المقاربة، فلا مجال في السلوك الاقتصادي للرشادة المطلقة، ويجب الانتقال إلى نوع من الرشادة المتأثرة والمعدلة بمفعول المؤسسات. ومن الملاحظ أن فكرة "الرشادة المقيدة" تجد أسانيد مهمة في مقاربات أخرى مثل المقاربة التجريبية والمقاربة السلوكية، وذلك على ما سيأتي بيانه.

٦- المقاربة الماركسية. وهذه المقاربة لا تستهدف مجرد تطوير الفكر الاقتصادي السائد، بل إنها تستهدف تثويره. لقد نشأت هذه المقاربة في سياق النقد الجذري للنظام الرأسمالي. ومجالها الأساسي هو الاقتصاد الكلي، والغرض من تحليلاتها هو الكشف عن القوانين المحركة لهذا النظام انطلاقاً من المادية التاريخية(historical materialism)التي تركز على ما يعتمل في النظام الرأسمالي من تناقضات، وعلى

ما تؤدي إليه هذه التناقضات من أزمات وتحولات تفضي إلى انهياره في نهاية المطاف، وظهور نظام بديل هو النظام الاشتراكي. والاقتصاديون الذين يمارسون هذا النوع من النقد ينظرون إلى علم الاقتصاد على أنه علم الاقتصاد السياسي، لا علم الاقتصاد البحت. ومن ثم فإنهم يفسحون مجالاً واسعاً للتغير في قوى الإنتاج وفي علاقات الإنتاج وفي الأبنية الثقافية والمؤسسية للمجتمع في التحليل الاقتصادي، ولما يصاحب ذلك من صراع طبقي وما إلى ذلك من الاعتبارات التي لا مكان لها في علم الاقتصاد النيوكلاسيكي. ولذا فإن هناك بعض أوجه الشبه بين المقاربة الماركسية وبين المقاربات التاريخية والتطورية والاجتماعية.

ومن خصائص المقاربة الماركسية النظر إلى النظام الاقتصادي- كمتغير، لا كمعطى ثابت. كما أنها تولي عناية كبرى للطبقات كوحدات للتحليل، ولما ينشأ بين هذه الطبقات من تناقضات في المصالح باعتبارها المحرك الأساسي للنظام الاقتصادي والمحدد الرئيسي لاتجاهات تطوره. ولا تجد المقولات التقليدية الخاصة بالرشادة والإنسان الاقتصادي والتوازن مكاناً لها في المقاربة الماركسية، حيث إنها لا تنطلق من المستهلك والمنتج كوحدات أساسية للتحليل. وحتي بعدما قامت نظم اشتراكية في الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا وفي الصين، لم تظهر نظريات ذات بال في مجال التحليل الوحدي أو الميكروي، باستثناء المحاولة التي قدمها أوسكار لانجه لاقتصاد السوق الاشتراكي. ويرجع عدم تطوير تحليل وحدي في إطار الاقتصاد الماركسي إلى أن الدولة أصبحت هي الفاعل الأساسي في الاقتصادات الاشتراكية وإلى أن إدارة هذه الاقتصادات قد اتسمت بدرجة عالية من المركزية.

ومن أبرز ممثلي هذا التيار رموز هذه المقاربة كارل ماركس وفردريك انجلز وأوسكار لانجه وبول باران وبول سويزي من القدماء، وسمير أمين وايمانويل فالرشتين وأندريه جوندر فرانك من المحدثين. وهم ينتمون إلى الفكر اليساري بتنويعاته المختلفة. وقد نتج عن تطبيق المقاربة الماركسية في الزمن الحديث مساهمات مهمة، أذكر منها المساهمة في تفسير الأزمات التي يتعرض لها النظام الرأسمالي بما في ذلك الأزمة العالمية الأخيرة (نظريات ميل النظام الرأسمالي للركود طويل المدي والربط بين اتجاهات التوزيع من جهة و نقص الطلب أو فائض العرض وتضخم القطاع المالي من جهة أخرى)٧، والمساهمة في تفسير التخلف(لاسيما من خلال نظرية التبعية والنمو غير المتكافئ والتراكم على الصعيد العالمي) والتأسيس لنهج التنمية المستقلة (فك ارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة وتحرير إرادة شعوب هذه الدول من الهيمنة الاستعمارية)[٨].

المجموعة الثانية. تحتوي هذه المجموعة على أربع مقاربات:

١- المقاربة التجريبية. المقصود بالمقاربة التجريبية للاقتصاد أو الاقتصاد التجريبي(experimental economics)هو تطبيق أسلوب التجارب في دراسة القضايا الاقتصادية واختبار النظريات الاقتصادية، وذلك على غرار ما هو مألوف في العلوم الطبيعية. وقد طبق هذا الأسلوب من خلال التجارب المعملية والاستبيانات وبرامج المحاكاة الكمبيوترية على مواضيع اقتصادية متعددة مثل السلع العامة والضرائب ومشكلات التنسيق والمساومة، واتخاذ القرارات من جانب الأفراد، خاصة في حالات التعرض للمخاطر وعدم اليقين(٩)، لاسيما في أسواق المال. وتشير نتائج الاقتصاد التجريبي إلى انحراف السلوك الاقتصادي للأفراد عن السلوك المتوقع من جانب الإنسان الاقتصادي وذلك لعدم انطباق ما يقوم عليه السلوك المتوقع من افتراضات تقليدية، مثل فرض امتلاك الأفراد لتفضيلات دقيقة ومعروفة لهم جيدا، وفرض اتساق التفضيلات، وفرض تعظيم المنفعة أو المصلحة الذاتية. وهو ما دعا بعض الباحثين إلى التخلي عن فرض الرشادة ، وتبني الفرض القائل بأن قدرة الناس على عقلنة الأمور ضعيفة، وأن سلوكهم الاقتصادي محكوم بالحدس والسليقة إلى حد كبير.

٢-المقاربة السلوكية. أسفرت هذه المقاربة عن نمو ما يعرف بالاقتصاد السلوكي(behavioral economics) الذي يستدعي العوامل الاجتماعية والإدراكية والعاطفية في فهم القرارات الاقتصادية المتخذة من جانب الأفراد والمنشآت وصناع السياسات. وقد أسفرت المقاربة السلوكية عن نماذج للسلوك الاقتصادي تستند إلى أفكار من علم النفس والنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، حتى وإن عدلت في بعض افتراضات أو نتائج تلك النظرية، مثلاً بتقييد فرض الرشادة. ومن أبرز نتائج هذه المقاربة أن الأفراد لا يتخذون قراراتهم بناء على علم كامل أوحسابات دقيقة أو استنادا إلى منطق صارم، وذلك لما يمثله ذلك من عبء ذهني وإرهاق عصبي. وإنما يتخذ الأفراد قراراتهم بناء على الفطرة والحدس والقواعد التقريبية، وفي ضوء ما يتراكم لديهم من خبرات حياتية. كما يبين تطبيق هذه المقاربة في مجال التمويل أن ميل المتعاملين في أسواق المال لتكرار ما يقعون فيه من أخطاء بما يؤدي إلى عدم كفاءة أسواق المال واضطراب أوضاعها، يرجع إلى الإفراط في الثقة بالنفس والإسراف في التفاؤل من جانب المتعاملين، أو إلى تأثرهم بسلوك الآخرين واستسهالهم السير مع التيار(سلوك القطيع)، أو إلى غير ذلك من العوامل النفسية التي لا مجال لها في النظرية النيوكلاسيكية لكفاءة الأسواق. ومن النتائج المهمة للمقاربة السلوكية أن الناس يقدمون هدف تجنب الخسائر على هدف تعظيم المكاسب.

٣-المقاربة العصبية. تنهض هذه المقاربة على مصادر معرفية متعددة مثل علم الأعصاب والاقتصاد التجريبي والاقتصاد السلوكي وعلم النفس الاجتماعي والإدراكي، وعلم الأحياء النظري، فضلا عن النمذجة الرياضية. ويسعى الاقتصاد العصبي (neuroeconomics) لفهم القرارات الاقتصادية، خاصة في ظروف اللايقين والتعرض للمخاطر، وذلك بتحديد تلك المناطق في المخ التي تحدد الاستجابة لمثير أو محفز معين، والتعرف من خلال مسح المخ باستخدام التصوير الوظيفي بالرنين المغناطيسي أو غيره من أساليب تصوير وظائف المخ على ما الذي يختار المخ أن يركز عليه عند مواجهة موقف اجتماعي معين، وما هي أدوار المناطق المختلفة من المخ في هذه المواجهة، وما هي مساهمة كل منها في صنع القرار الاقتصادي. وتشير نتائج أبحاث الاقتصاد العصبي إلى أن الناس يكرهون اللامساواه، ويسعون إلى تفادى الخسارة وإلى تجنب المخاطرة حتى عندما تكون مصحوبة بتوقع منفعة كبيرة.

٤-المقاربة النفسية أو علم النفس الاقتصادي (economic psychology). أفضت التجارب التي أجراها علماء النفس فيما يتعلق بالسلوك الاقتصادي إلى كثير من النتائج المشابهة لنتائج المقاربتين السلوكية والعصبية. فقد تبين أن الناس لا يجرون حسابات دقيقة تحيط بكل جوانب الموضوع وبكل النتائج التي قد تترتب على قراراتهم، وذلك لأن مثل هذه الحسابات تستدعي ما يفوق الطاقة الذهنية لغالبية الناس. كما أن تفضيلات الأفراد متغيرة ومعلوماتهم ناقصة. وعموماً فإن التجارب تبين أن الفرد يتصرف بشكل مختلف من حالة إلى أخرى، ليس فقط لاختلاف الدافع أو العائد المتوقع، ولكن لأنه قد يستخدم قواعد مختلفة للتصرف في الحالات المختلفة. وتؤكد التجارب النفسية أيضاً ميل أغلب الناس لتجنب الخسائر، خاصة عندما يتصرفون في ظروف التعرض للمخاطر أو غياب اليقين، وأن أحد أسباب الفشل في توقع الأزمات المالية هو عدم إدراك أن الشائع في أجزاء كثيرة من سوق المال هو اللايقين، لا المخاطر.

المجموعة الثالثة. وهي تشتمل على مقاربتين:

١-المقاربة المعلوماتية. تشير هذه المقاربة إلى أن فرض العلم الكامل الشائع تبنيه في النماذج الاقتصادية التقليدية بعيد عن الحقيقة، وأن متخذ القرار الاقتصادي يواجه في الواقع نوعاً أو أكثر من ثلاثة أنواع من المشكلات المعلوماتية، وهي: نقص المعلومات، وعدم التكافؤ في حيازة المعلومات، وكلفة المعلومات التي تشكل جزءا من كلفة المعاملات. كما أن المعلومات المهمة للمتعاملين في الاقتصاد ليست

هي المعلومات التي تحملها الأسعار فقط، بل أن ثمة حاجة لمعلومات عن أمور أخرى غير الأسعار مثل تصرفات الأفراد والشركات وحالة المخزون وغير ذلك من المعلومات التي تؤثر في القرارات الاقتصادية على نحو غير معترف به في نظرية سلوك المستهلك ونظرية سلوك المنتج وغيرهما. والنتيجة التي تترتب على هذه المشكلات هي أن سلوك الأفراد والأسواق والنظام الاقتصادي في مجموعه لا يتصف بالكفاءة الاقتصادية. وقد ظهرت مؤخراً مقاربة جديدة للتحليل الاقتصادي تعرف باقتصاديات المعرفة الناقصة IKE [١٠] التي من أبرز نتائجها أن النماذج الدقيقة [١١] للسلوك الاقتصادي لا صلة لها بالتحليل الاقتصادي الواقعي، وذلك بالنظر إلى أن معلومات الاقتصاديين ناقصة، وأن التصرفات الاقتصادية التي يحاولون فهمها تتم عادة في ظروف نقص أو غياب المعلومات عن الحاضر والمستقبل، أي في ظروف اللايقين. ولذا فإنه من المتعين على الاقتصاديين الكف عن السعي للحصول على تنبؤات دقيقة، ويتوجب عليهم الاكتفاء ببناء نماذج رياضية مرنة ومفتوحة لتوليد تنبؤات كيفية بالتغيرات الاقتصادية.

٢- مقاربة النظم المعقدة. تعتمد مقاربة الاقتصاد من منظور التعقد، أو اقتصاديات التعقد (complexity economics)، على أفكار مستلهمة من مجالات معرفية شتى، أبرزها علم التعقد[١٢] والاقتصاد السلوكي، والاقتصاد التطوري، والاقتصاد الماركسي، والاقتصاد المؤسسي. وهذه المقاربة تتداخل تداخلاً شديداً مع عدد آخر من المقاربات كمقاربة غياب التوازن(non-equilibrium economics)، والمقاربة الفيزيائية للاقتصاد(econophysics) ،ومع نظريات مثل نظرية الفوضى ونظرية الكارثة، ومع أسلوب المحاكاة الكمبيوترية.[١٣]

وتنطوي مقاربة النظم المعقدة على رفض الكثير من المسلمات والافتراضات المعمول بها في الفكر الاقتصادي السائد. إذ تعتبر أنها تقوم على نظرة ميكانيكية عتيقة للظواهر الاقتصادية، بينما الصحيح هو النظر إلى النظام الاقتصادي نظرة بيولوجية كنظام مفتوح يعمل بصورة ديناميكية – غير خطية، وأنه ليس من طبيعة هذا النظام أن يصل إلى وضع توازني أو وضع أمثل معين ، أو أنه يميل إلى الاستقرار بالضرورة عند هذا الوضع إذا وصل إليه أصلاً. وترفض مقاربة النظم المعقدة الفرضية الشائعة في الفكر الاقتصادي السائد بأن تفضيلات الفرد معطاة ومعلومة، وأن الفرد لا هم له سوى تعظيم مصلحته الخاصة. وتنطلق من أن تكوين التفضيلات قضية محورية لفهم النظام، وأن الأفراد ليسوا بالضرورة أنانيين. وفضلاً على ذلك فإن الأفراد ليسوا متجانسين، وأنهم عادة ما يستخدمون قواعد

تقريبية أو عرفية عند اتخاذ قراراتهم، وأنهم يصلون إلى هذه القرارات استناداً إلى معلومات ناقصة. ولذا فإنهم يتعرضون للخطأ، ولكنهم يتعلمون مما يمر بهم من أحداث ومشكلات، ويعدلون تصرفاتهم تبعاً لذلك. وهذا على عكس النظرة التقليدية التي تفترض أن الأفراد متجانسون (فكرة الفاعل الممثل)، وأنهم يتوصلون إلى قراراتهم بناء على حسابات دقيقة وفي ضوء معلومات كاملة؛ ومن ثم فلا يفترض أنهم في حاجة إلى التعلم أو التكيف. وأخيراً، تفترض المقاربة التقليدية أن الفاعلين في الاقتصاد يتفاعلون بطريق غير مباشر من خلال آليات السوق، بينما تفترض مقاربة النظم المعقدة أن ثمة تفاعلات تتم بشكل مباشر بين الفاعلين في الاقتصاد، وأن الشبكات التي تجرى من خلالها هذه التفاعلات تتعرض للتغير بمرور الزمن.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الكل والأجزاء، فإن المقاربة التقليدية تنطوي على فصل بين الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئي، و تنظر- بناء على افتراضات تعسفية- لنوع من الانتقال الميكانيكي من الأجزاء إلى الكل. أما في مقاربة النظم المعقدة فإن الفصل بين الجزئي والكلي غير جائز، حيث ينبثق السلوك الكلى بشكل تلقائي من السلوك على المستوى الجزئي وما يصاحبه من تفاعلات بين الفاعلين عبر شبكات متنوعة ومتعددة للتفاعل. وليس معنى هذا ألا يكون لنموذج الاقتصاد الكلى أساس جزئي، ولكن المهم أن تبنى نماذج السلوك الجزئي أو الفردي على أسس واقعية مستلهمة من المقاربات الجديدة.

٢-٢- المراجعات غير التقليدية

نقدم فيما يلى بعض الانتقادات التي توجه إلى كل من نظرية التوزيع ونظرية التجارة الدولية، وذلك بالنظر إلى الصلة القوية بين القضايا التي تعالجها هذه النظريات وبين بنظريات وسياسات التنمية السائدة.

نظرية التوزيع

خلافاً لما أولاه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي- بشقية الرأسمالي والاشتراكي- من اهتمام كبير لقضية توزيع الدخل، فإن الفكر الاقتصادي السائد لم يزل يتعامل مع قضية التوزيع كأحد المنتجات الثانوية لنظرية توازن المنتج، ولم يعبأ كثيراً بالانتقادات التي وجهت إلى النظرية النيوكلاسيكية للتوزيع منذ أكثر من نصف قرن. بل إن ثمة تجاهلاً لهذه الانتقادات، بحيث إن الدارس للاقتصاد في معظم الجامعات قد لا يعرف شيئاً عنها، ويستمر تعامله مع الاقتصاد في مجموعه كما لو كان مصنعاً كبيراً ينطبق عليه ما ينطبق على أي مصنع صغير. إن النظرية النيوكلاسيكية للتوزيع تذهب إلى أن سعر كل عنصر من عناصر الإنتاج يتحدد بإنتاجيته الحدية؛ وهو ما يفترض أنه من اليسير معرفة الإنتاجية الحدية لكل

عنصر وقياسها قياساً دقيقاً. وهذا أمر عسير، وبخاصة في المنشآت الإنتاجية الضخمة ذات خطوط الإنتاج المتعددة، والتي تعمل في أسواق متعددة وموزعة على مناطق جغرافية كثيرة في العالم. كما أن هذه النظرية تفترض غياب علاقات القوة والنفوذ في المجتمع، وما يجرى من صراع طبقي حول اقتسام الدخل الكلى للمجتمع. ومن ثم فلا مكان في هذه النظرية لمنظمات رجال الأعمال، ونقابات العمال، ولا اعتراف بالتفاوت الضخم في قوة ونفوذ هؤلاء وأولئك، ولا محل للعلاقة بين الثروة والسلطة، ومن ثم يستبعد من التحليل أي أثر للانحياز الاجتماعي لرأس المال من جانب السلطة الحاكمة في مجتمع رأسمالي.

وتثير النظرية النيوكلاسيكية في التوزيع مشكلة عويصة فيما يتعلق بسعر رأس المال، أي معدل الربح، ومن ثم نصيب الأرباح في الناتج. وقد طرحت هذه المشكلة منذ الستينيات من القرن العشرين من جانب اثنين من كبار الاقتصاديين في جامعة كمبردج البريطانية، وهما بييرو سرافا وجون روبنسون. وقد تصدى للدفاع عن النظرية النيوكلاسيكية اثنان من كبار الاقتصاديين في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في كمبردج الأمريكية وهما بول سامولسون وروبرت سولو. وقد أطلق على الجدل الذي ثار حول هذه المشكلة "جدل رأس المال ".[١٤] وفحوى نقد سرافا هو أن قيمة رصيد رأس المال لا تتحدد بمعزل عن توزيع الدخل بين الأجور والأرباح. فقيمة رأس المال المستثمر، وكذلك قيمة الإنتاج، تعتمد على معدل الربح. وهو ما يجعل القول بأن معدل الربح يتحدد بالإنتاجية الحدية لرأس المال قولاً لا معنى له. وقد أوضح سرافا و روبنسون أن هناك مشكلة جوهرية في تطبيق نظرية التوزيع حسب الإنتاجية الحدية لرأس المال، وذلك لأن الربح الكلى (أي عائد التملك أو دخل الرأسمالي) هو حاصل ضرب معدل الربح في كمية رأس المال. ولكن كمية رأس المال هي مجموع أنواع مختلفة من رأس المال (مباني- سيارات- آلات - معدات ... الخ)، وهي أشياء غير متجانسة ولا يمكن إضافتها إلى بعضها البعض، بمعزل عن أسعارها. والحل الذي يقدمه النيوكلاسيك لهذه المشكلة هو جمع القيم النقدية لمختلف أنواع رأس المال. وقد أثبت سرافا أن هذا القياس النقدي لرأس المال يتحدد بمعدل الربح. ومن هنا تظهر المشكلة، حيث تذهب النظرية النيوكلاسيكية إلى أن معدل الربح يتحدد بكمية رأس المال (ومن ثم بإنتاجيتها الحدية)، بينما يذهب النقاد إلى أنه لا يمكن تحديد كمية رأس المال إلا بمعلومية معدل الربح. وهنا يدخل النقاش في دائرية عقيمة، أي لا نهاية لها. وبكلمات جون روبنسون، فإن القياس النقدي لرأس المال يتطلب المعرفة المسبقة بالأسعار التوازنية، وهو ما يتطلب بدوره معرفة المعدل التوازني للربح ، وهو ما لا يمكن معرفته إلا بعد قياس قيمة رأس المال.[١٥]

وكما هو معروف فإن ثمة مشكلة في العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية وتوزيع الدخل في النموذج النيوكلاسيكى للتوازن العام. فأمثلية باريتو مثلاً تنحصر في الكفاءة في تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة، ولكن النموذج ليس له حل وحيد، بل إن ثمة حلولاً متعددة للنموذج يقترن كل منها بشكل معين من أشكال توزيع الدخل في المجتمع. وحتى لو قبلنا جدلاً القول بأن كل عنصر من عناصر الإنتاج يحصل على ما يساوى إنتاجيته الحدية، فليس في هذا أي معنى للعدالة بالضرورة. والحاصل أن توزيع الدخل في اقتصاديات السوق الرأسمالي غالباً ما تتصف بدرجة عالية من التركز لصالح رأس المال. ولا يخفف من هذا التركز إلا تدخل الدولة بإجراءات لإعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب التصاعدية والإجراءات المختلفة للحماية الاجتماعية.

والظاهر من الانتقادات الموجهة لنظرية التوزيع هو افتقار الفكر الاقتصادي السائد إلى تحليل دقيق ورصين لعملية توزيع الدخل في المجتمع، وأن ثمة حاجة إلى الاعتراف بالعوامل المؤسسية وعلاقات القوى وما تثيره من صراع اجتماعي تتحدد بمقتضاه طريقة اقتسام الدخل بين الطبقات المختلفة. ولعل الطريق القويم للاعتراف بهذه العوامل وإدماجها في التحليل الاقتصادي هو الإفادة من مقاربات الاقتصاد المؤسسي والاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد الماركسي. كما أن ثمة حاجة للإفادة من النماذج التفاعلية التي تقدمها مقاربات اللاتوازن والتعقد ، والتي يمكن أن تتيح مجالاً أرحب للتفاعل بين عمليات التراكم الرأسمالي والإنتاج وتوزيع الدخل، من جهة، وللسماح باختلاف القواعد التي تحكم كلاً من العمل ورأس المال (الأجور والأرباح) ، وذلك انطلاقاً من اختلاف الخصائص المميزة لكل منهما، من جهة أخرى.

نظرية التجارة الدولية

تعتبر نظرية المتاح من عوامل الإنتاج (factor endowments) النظرية الأساسية للتجارة الدولية في الفكر الاقتصادي السائد. وحسب هذه النظرية، فإن اختلاف المتاح للدول من عوامل الإنتاج المختلفة يؤدى إلى تباين أسعارها النسبية، بمعنى أن العمل سيكون أرخص نسبيا في الدول ذات الوفرة في العمل، ورأس المال سيكون أرخص نسبيا في الدول ذات الوفرة في رأس المال. والدول التي لديها عمل رخيص ستتمتع بميزة في التكلفة وسعر المنتجات التي يستخدم العمل بكثافة عالية في إنتاجها، كالسلع الأولية، ومن ثم فإنها ستركز على إنتاج هذه السلع وتصديرها. وفي المقابل، فإنها سوف تستورد ما تحتاجه من المصنوعات التي يستلزم إنتاجها استخداماً كثيفاً لرأس المال من الدول ذات الوفرة الرأسمالية، لأنها

تستطيع إنتاج هذه السلع بأسعار منخفضة نسبياً. ومن أهم تنبؤات هذه النظرية أن صادرات الدول ذات الوفرة الرأسمالية ستأتي أساساً من الصناعات الكثيفة لرأس المال، وأن صادرات الدول الوفيرة في عنصر العمل ستأتي أساساً من الصناعات الكثيفة للعمل، وأن حرية التجارة والمنافسة سيعملان على تقارب أسعار عناصر الإنتاج، وكذلك أسعار المنتجات التي يجرى تبادلها بين البلدان المختلفة. ويطلق على هذا التنبؤ: نظرية ميل الأسعار للتقارب أو للتساوي، أو قانون السعر الواحد.

وتقوم النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية على افتراضات لاقت انتقادات عديدة سواء على المستوى النظري أم على المستوى التطبيقي. ومن أبرز هذه الافتراضات: أ-أن كل الموارد الإنتاجية ثابتة من حيث الكم والجودة في كل الدول وأن هذه الموارد مستغلة بالكامل ، وأنه لا مجال بالتالي لانتقال عناصر الإنتاج بين الدول؛ ب- أن ثمة تشابه للتكنولوجيات في الدول المختلفة، وأنه يمكن لأي دولة الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة؛ ت- أن أذواق المستهلكين ثابتة، وأنها بمعزل عن أي تأثير للمنتجين - وهذا هو فرض سيادة المستهلك الذي يفترض توافره على الصعيد الدولي كما على الصعيد المحلي؛ ث- أن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية التنقل بين الأنشطة الاقتصادية داخل كل دولة، كما يفترض سيادة المنافسة في أرجاء الاقتصاد كله، مع غياب المخاطر واللايقين. ومن ثم فإن الاقتصادات المختلفة يمكنها التكيف بسهولة مع التغيرات في الأسواق والأسعار العالمية؛ ج- غياب أي دور للحكومات في العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث يفترض أن التجارة حرة، وأنها تجرى بين عدد ضخم من المنتجين الصغار أو متناهي الصغر، وأن هؤلاء مجهولو الهوية ولا يتميزون مثلاً بعلامات تجارية تكرس النفوذ في الأسواق. ومن ثم فإن الأسعار تتحدد بقوى العرض والطلب، ومن ورائها سعى هؤلاء المنتجين لخفض تكاليف إنتاجهم وتعظيم أرباحهم في مناخ تسوده المنافسة الكاملة، وفي إطار تكنولوجيا إنتاج تتصف بثبات أو تناقص عائد السعة؛ ح- أن الميزان التجاري لكل دولة في حالة توازن في أي لحظة، وأن كل الاقتصادات يمكنها التكيف مع أي تغيرات تطرأ على الأسعار الدولية دون التعرض لاضطرابات أو صعوبات من أي نوع؛ خ- أن المكاسب من التجارة الدولية لأي دولة تعود إلى مواطني هذه الدولة؛ وهذا الفرض متصل بفرض عدم قابلية عناصر الإنتاج للتنقل بين الدول.

ولما كان المقام لا يتسع لبيان أن افتراضات نظرية التجارة الدولية معيبة ومجافية للواقع فحسبي أن أذكر أن معظم تنبؤاتها قد باءت بالفشل. ومنها التنبؤ بميل أسعار عناصر الإنتاج، وبالتالي ميل أسعار المنتجات، للتساوي بين الدول. وبالرغم من الإنجاز الذي تحقق مؤخراً في نظرية التجارة الدولية انطلاقاً من فكرة المزايا

التنافسية التي صاغها ألفريد تشاندلر ومايكل بورتر- ومن أبرز مقولاتها أن الميزة التنافسية ليست هبة من السماء، ولكنها تخلق خلقاً، وأنها تكتسب ويجرى رعايتها وتنميتها وحمايتها بالاستثمار في البحوث والابتكارات والاستثمار في وسائل الإنتاج لتحقيق عائد السعة(economies of scale) وعائد التنوع في المنتجات(economies of scope) من أجل اكتساب الشركات مراكز قوة ونفوذ في الأسواق لفترات طويلة- فإن نظرية التجارة الدولية لم تزل بحاجة إلى تجديدات تمكنها من تفسير واقعي للعوامل الحاكمة للمبادلات التجارية. وليس من سبيل لهذه التجديدات إلا باستلهام ما سبق عرضه من مقاربات جديدة ، لاسيما مقاربات اللاتوازن ومقاربات التعقد والمقاربات التطورية والمقاربات النفسية والعصبية. ومما يسترعى الانتباه أن النظرية الجديدة للمزايا التنافسية لم تأت من حقل الاقتصاد، بل إنها أتت من حقل الإدارة ومدارس الأعمال؛ وهو ما يؤكد أهمية انفتاح علم الاقتصاد على العلوم الأخرى، وذلك على ما سبق بيانه عند استعراض الكثير من المقاربات غير التقليدية.

استنتاجات مهمة

يتضح مما سبق أن الفهم الصحيح لقواعد السلوك الاقتصادي على كل من المستوى الجزئي والمستوى الكلي تعترضه عقبات خطيرة بسبب ما يقوم عليه الفكر الاقتصادي السائد من مسلمات وافتراضات، مثل فرض الإنسان الاقتصادي وفرض الرشادة المتصل به، وفرض العلم الكامل، وفرض التوقعات الرشيدة والسوق الكفء، وفرض سيادة المستهلك، وفرض اليد الخفية وما يترتب عليها من تناغم في مصالح مختلف الفاعلين في السوق أو في النظام الاقتصادي في مجموعه، ومن ثم الاستغناء عن دور الدولة في تصويب حركة الأسواق والنظام الاقتصادي، وفرض الفاعل الممثل أو النمطي، وفرض ميل الوحدات الاقتصادية الجزئية والنظام الاقتصادي ككل إلى التوازن. وعموماً فإن الفكر الاقتصادي السائد يأخذ بدرجة عالية من التجريد عند صياغة النظريات الاقتصادية، وتسيطر عليه نظرة ميكانيكية للعلاقات بين كل من المتغيرات الاقتصادية والمتعاملين في الأسواق .

وقد أسهمت المقاربات البديلة في بلورة افتراضات ورؤى أو نظريات أكثر اقترابا من خصائص السلوك الاقتصادي في الواقع المشاهد. ومن أبرزها المقاربات التي انطلقت من المناهج التجريبية والسلوكية والنفسية والعصبية، وكذلك المقاربات المرتبطة بمنهجية التعقد والمقاربات المؤسسة على النظرة البيولوجية لتطور

الكائنات الحية والتفاعل بينها. ومن أهم الأفكار التي تمخضت عن هذه المقاربات فكرة تأسيس السلوك الاقتصادي على مبدأ الرشادة المحدودة أو المقيدة، و فكرة أن تفضيلات الأفراد ليست محددة سلفاً في كل الأحوال، وأنها تتعرض للتغيير مع تغير الظروف و نتيجة التأثر بالآخرين، كما أنها لا تتسم دائماً بالاتساق. ومنها فكرة أن القرارات الاقتصادية عادة ما تتخذ في ضوء معلومات تتسم بالنقص والتوزيع غير المتساوي لحيازتها. ومنها أن السوق لا تقدر على توفير أفضل المعلومات الممكنة من خلال ما تنتجه من أسعار، حيث إن الأسعار لا تعكس كل المعلومات المتاحة بدقة، وكثيراً ما يتطلب القرار السليم الاستعانة بمعلومات غير سعرية.

ومن الأفكار المستحدثة أيضاً أن القرارات الاقتصادية لا تتخذ في العادة بناءً على قواعد صارمة، وإنما تتخذ استناداً إلى قواعد تقريبية، وأنها تخضع لقدر من التجريب ومن ثم التصحيح المتتابع والتعلم من الخبرات التي يمر بها متخذ القرار، لاسيما أن صناعة القرارات الاقتصادية عادة ما تجري في ظروف تتسم بالتعرض للمخاطر أو غياب اليقين. ومنها أن المتعاملين في الأسواق لا يتخذون قراراتهم في انعزال أو استقلال عن أقرانهم، بل إنهم يدخلون في علاقات تأثير وتأثر قد تصل إلى حد المحاكاة العمياء على النحو الملاحظ في الأسواق المالية (سلوك القطيع). ومنها أن الأسواق لا تسير وفق نماذج أو قوانين معروفة بوضوح للمتعاملين فيها أو يمكن معرفتها بسهولة من جانبهم، وأن السمة الغالبة على الأسواق والنظام الاقتصادي هي غياب التوازن وشيوع ظاهرة التغذية المرتدة الإيجابية بمعنى ميل ما قد يقع من انحراف عن الوضع التوازني إلى التضخم في كثير من الأحيان، لا إلى التضاؤل كما تقضي بذلك الفكرة التقليدية للتوازن.

ولذا فإن الفهم الأدق للسلوك الاقتصادي يقتضي هجر الكثير من الأفكار التقليدية بشأن أهداف وسلوك الأفراد والمنشآت وبشأن القواعد الحاكمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وأنه يستوجب تبني الأفكار التي أفرزتها بعض المقاربات البديلة، وإدماجها في نماذج للسلوك الاقتصادي تقوم على محاكاة الاقتصادات الحقيقية باستخدام أساليب النمذجة غير الخطية الديناميكية التي تفسح مجالاً واسعاً للتغيرات الفجائية (نظرية الكارثة) والتي تستوعب فكرة حساسية النظام للتغير في الظروف الابتدائية (نظرية الفوضى)، والتي تسمح أيضاً بالتفاعل بين فاعلين غير متجانسين في الاقتصاد، ومن ثم تتيح الفرصة لانبثاق السلوك على المستوى الكلي بشكل تلقائي من السلوك على المستوى الجزئي. كما يتعين أن تسمح النمذجة الواقعية للاقتصاد بإضافة محتوى اجتماعي مناسب، وذلك تعبيراً عن حقيقة أن السلوك الاقتصادي يمارس في سياق اجتماعي محدد وقابل للتطور. وأخيراً فإن الحاجة

ماسة لإدخال تغييرات جوهرية في عدد من النظريات الرئيسية التي تقوم على افتراضات وتفضي إلى نتائج مجافية للواقع، بل وللمنطق أحياناً (راجع الجدل حول رأس المال)، مثل نظرية التوزيع ونظرية التجارة الدولية.

وبالطبع فإن لكل ما تقدم انعكاسات مهمة على الجدل الذي لا يتوقف بشأن كفاءة السوق والدور الممكن لكل من الدولة والتخطيط. فالكثير من الانتقادات لفروض ونظريات الفكر الاقتصادي السائد تدعو إلى ضرورة هجر الاعتقاد الأيديولوجي في كفاءة السوق، وفي قدرة الأسواق على تصحيح نفسها بنفسها، ومن ثم ضرورة الاعتراف بالحاجة لتدخل الحكومات في عمل الأسواق من أجل ضبطها والحد من انفلاتها، ومن معالجة ميل الأسواق الحرة لإنتاج تفاوتات كبيرة في توزيع الدخل. وكما سبق ذكره، فإن مقاربة اقتصاد المعلومات الناقصة قد قدمت سنداً جديداً لضرورة تدخل الدولة لضبط الأسواق. كما أظهر الأداء الفعلي للاقتصادات الرأسمالية عجز المقاربة الأخلاقية التي لا يقتصر تبنيها على التيارات الدينية، بل تتبناها أيضاً بعض التيارات العلمانية. فقد فشلت دعواتها بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات والاستثمار المسئول اجتماعياً في وقاية النظام الرأسمالي من الأزمات، وعجزت أيضا عن التصدي لما يصاحب أداء هذا النظام من تركز شديد في توزيع الدخل.

أضف إلى ما تقدم أن النتائج السلبية لتطبيق الليبرالية الاقتصادية الجديدة في الدول المتقدمة وما ارتبط بها من برامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول النامية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية وتوزيع الدخل تستوجب إجراء مراجعة جادة لدعاوى اقتصاد السوق الحر المنفتح والمندمج في النظام الرأسمالي العالمي. وبالرغم من أن التدخلات في عمل الأسواق، وما تنطوي عليه من هجر لليبرالية الاقتصادية الجديدة، قد تحسن من أداء النظام الرأسمالي اقتصادياً واجتماعياً، إلا أنها لا تقدم في الحقيقة علاجاً جذرياً لعلل النظام الرأسمالي. فهذه العلل ترجع إلى عيوب هيكلية وتناقضات جوهرية في عمل النظام الرأسمالي لم تفلح السياسات الإصلاحية لدولة الرفاه واقتصاد السوق الاجتماعي في علاجها، وذلك على ما سيأتي بيانه.

٣- الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتعلم من التاريخ

من الأقوال المأثورة للفيلسوف الألماني هيجل: "ربما يكون الشيء الوحيد الذي نتعلمه من التاريخ هو أننا لا نتعلم على الإطلاق من التاريخ".١٦ وربما يكون هيجل قد أدلى بهذا القول على سبيل التندر أو السخرية من طبائع البشر. ولكن قوله لا يخلو من قدر غير قليل من الحقيقة. فلو أن للبشر قدرة كبيرة على التعلم من

التاريخ، ما كان لهم أن يكرروا أخطاءهم على النحو الذي نلاحظه في ظروف وأحوال كثيرة، وما كان للعالم أن يستمر في معاناة ألوان شتي من البؤس والشقاء. وحتى عندما يظهر أن الناس يتعلمون من التاريخ، ففي الغالب أنهم يتعلمون ببطء شديد، وليس من النادر أنهم سرعان ما ينسون ما تعلموه ويعودون إلى ما كانوا عليه من قبل بمجرد أن تهدأ أعراض مشكلة من المشكلات أو تخف وطأة أزمة من الأزمات.

فلنتذكر مثلا كم التصريحات النارية التي صدرت عن قادة العالم الرأسمالي عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية في خريف ٢٠٠٨. لقد أعلن بعضهم وفاة توافق واشنطون وانتهاء حقبة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بينما توجس البعض الآخر من انهيار وشيك للنظام الرأسمالي ذاته. وما أن خفتت آثار الصدمة الأولى، وشرعت حكومات الدول الرأسمالية الكبرى في اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لمواجهة الأزمة، لم يمض وقت طويل حتي عادت الأمور إلى سيرتها الأولى. وبدلاً من إعادة النظر في آليات عمل النظام الرأسمالي الذي لا يكف عن إنتاج الأزمات الطاحنة، صار هناك اقتناع شبه عام بأن ما حدث كان مجرد سحابة صيف عابرة، وتخلى القوم عن استكمال الإجراءات الإصلاحية المحدودة التي تعهدوا بتنفيذها في وثائق متعددة لمجموعة العشرين. وهو ما يظهر أنه على الرغم من تكرر الأزمات العنيفة التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، لم يتم استيعاب درس التاريخ القائل أن بيت الداء هو ما يتميز به هذا النظام من تناقضات جوهرية، وأنه لا سبيل للخلاص من هذه التناقضات طالما استمر التمسك بأساسيات النظام الرأسمالي.

لقد اعترف المدير السابق لصندوق النقد الدولي إبان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة بأن الصندوق قد أهمل قضية عدالة التوزيع، وأنه لا بد وأن يوليها عناية مناسبة في المستقبل. وقد تكررت أقوال مشابهة على لسان المديرة الجديدة للصندوق التي كانت تشغل منصب وزيرة المالية في فرنسا في حكومة ساركوزي المحافظة. لكن لا يبدو أن لهذه الأقوال أثر يذكر على البرامج المتفق عليها حديثاً بين الصندوق وبين عدد من الدول النامية مثل الأردن والمغرب(أغسطس ٢٠١٢)- ولا بين الصندوق وعدد من الدول المتقدمة مثل اليونان التي كادت أن تتحول إلى دولة نامية وزادت فيها نسبة الفقراء زيادة كبيرة في سياق تنفيذ برامج التقشف التي أصر عليها الصندوق والبنك الأوروبي كشرط لما يقدمانه من مساندة مالية لليونان.

إن توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول النامية لم تتغير من حيث الجوهر، حتي إذا زادت فيها جرعة المسكنات الاجتماعية. فمفاتيح النجاح في نظرهما- كما في نظر منظمة التجارة العالمية وهيئات المعونة التابعة لدول المركز

الرأسمالي- تظل كما كانت قبل الأزمة العالمية وكما كانت في كل البرامج السابقة بالرغم من نتائجها الوخيمة: اقتصاد سوق حر، وانفتاح واسع النطاق على الأسواق الدولية، واندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وحكومة صغيرة، وخصخصة لا تقف عن حدود المجالات الاقتصادية بل تتجاوزها لتدخل في عمق المجالات الاجتماعية كالتأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية، واعتماد أساسي على القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي بغض النظر عن قدراتهما الحقيقية وتوجهاتهما الفعلية في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا وآثارها على التشغيل والتفاوتات في توزيع الدخل والبيئة. وهذا فضلاً عن التوصيات المعتادة بضغط الإنفاق العام بما فيه الإنفاق العام الاجتماعي، وعدم التشدد في فرض الضرائب على الأغنياء بدعوى حفزهم على الاستثمار وخلق فرص العمل.[١٧] وليس من المتوقع أن يخرج عن هذه الخطوط الرئيسية الاتفاق الذي تلهث الحكومات المصرية وراء الصندوق لإنجازه على امتداد ما يقرب من عشرين شهراً.

ويبدو لي أن قول هيجل بشأن التعلم من التاريخ ينطبق إلى حد بعيد على توجهات السياسات الاقتصادية في فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. فقد آل الحكم – ديمقراطياً- إلى جماعة لا ترى من عيوب النظام الذي سقط رأسه سوى الاستبداد والفساد، وربما ترى فيه شيئاً من الافتقار إلى العدالة في توزيع ثمار النمو. وفي الحقيقة أن هذا الاعتقاد لا تختص به السلطة الحاكمة الآن وحدها، بل تشترك معها في هذا الاعتقاد فئات غير قليلة من أهل السياسة والاقتصاد ممن يقفون في صف المعارضة لهذه السلطة، ويوصف فريق منهم بأنهم ليبراليون بينما يوصف فريق آخر منهم بأنهم إسلاميون. فهؤلاء وأولئك يرون أن التوجه العام للسياسات الاقتصادية لا يحتاج إلى تغيير من حيث الجوهر بالقياس إلى ما كان عليه قبل الثورة، وإن كان ثمة تغيرات مرغوب فيها فهي تقع في مجال العدالة الاجتماعية وفي بعض الفروع والتفاصيل الأخرى. ولا يخرج عن هذا "التوافق" على الصعيد الاقتصادي والتنموي سوى أحزاب وحركات اليسار المصري.

إن هذا هو ما يتبين من فحص برامج الأحزاب المختلفة والبرنامج الانتخابي للرئيس مرسي. صحيح أن بعض الأحزاب الليبرالية قد دعت إلى نموذج يقوم على اقتصاد سوق اجتماعي أو يحاكي دولة الرفاه (welfare state) أو- بترجمة أدق- دولة الرعاية الاجتماعية- وهو ما طبق في بعض الدول الأوروبية بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. كما أن الأحزاب الدينية قد أعلنت تبنيها لنموذج الاقتصاد الإسلامي عموماً أو للنموذج التركي خصوصاً. غير أن هذه النماذج لا تتخلى عن جوهر المبادئ الحاكمة لنظام اقتصاد السوق الرأسمالي، ولا تشكل

الإضافات الاجتماعية أو الأخلاقية التي تقدمها ضمانات كافية لعدم انحراف هذا النظام اقتصادياً أو اجتماعياً، وبخاصة عندما يحتدم التناقض بين متطلبات السوق والمطالب الاجتماعية، وذلك كما سأبين في القسم الخامس من هذه الورقة.

٤- المنطلقات الخاطئة لنموذج التنمية السائد

ذكرت فيما تقدم أن هناك من لا يزالون يعتقدون في صلاحية النموذج الاقتصادي والتنموي الذي كان مطبقاً في مصر قبل ثورة يناير، والذي لم يزل يجري تطبيقه بعد هذه الثورة (نموذج اقتصاد السوق المفتوح/توافق واشنطون/الليبرالية الاقتصادية الجديدة). فهم يرون أن هذا النموذج لا عيب فيه في حد ذاته، وإنما كان العيب في البيئة الاستبدادية التي طبق فيها وفي فساد من تولوا تطبيقه أو في ضعف كفاءتهم. ومع التسليم بما شاب بيئة تطبيق النموذج من غياب للديمقراطية وشيوع للفساد وضعف في الكفاءة، فإن تقييم النموذج على هذا النحو خاطئ. ذلك أن العلة الأساسية لهذا النموذج تتمثل في أنه يقوم على عدد من الافتراضات الخاطئة التي من المحتم أن تؤدي إلى فشله في إنجاز الخروج من التخلف والتبعية والانطلاق على طريق التنمية السوية. ولما كنت قد قدمت شواهد كثيرة على فشل هذا النموذج في مصر، وكذلك في الدول النامية في دراسة سابقة١٨، ولما كانت ثورة يناير قد قدمت شهادة شعبية بشأن فشل النظام الذي كان هذا النموذج التنموي ركناً من أركانه الأساسية في إنجاز مطالبها في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ، فحسبي أن أبين أوجه الخطأ في خمسة افتراضات قام عليها هذا النموذج، وهي افتراضات ذات صلة قوية بالفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي.

الافتراض الأول: تجاهل دور الاستعمار والتبعية في صنع التخلف.

إذا أخذنا كتاب ماير و روش الذي أشرت إليه في مستهل هذه الورقة كنموذج للفكر النيوكلاسيكي بشأن التنمية، سوف نجد أنه يبدأ بعرض مقاييس التنمية والأداء الإنمائي المقارن في مجموعات مختلفة من الدول النامية، ثم يحدثنا عن "انقسام العالم" إلى دول زراعية وأخرى صناعية كما لو كان هذا الانقسام ظاهرة من ظواهر الطبيعة، ويبين أن الدول التي كانت الإنتاجية الزراعية فيها منخفضة وبطيئة النمو تخلفت، بينما سبقت بريطانيا دول العالم في مضمار التقدم لارتفاع الإنتاجية الزراعية فيها- الأمر الذي مكن الثورة الصناعية من أن تبدأ فيها قبل غيرها. ويركز الكتاب على بيان وتحليل أوجه الاختلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية في معدلات نمو السكان وفي معدلات الإنتاجية في كل من الزراعة والصناعة وفي معدلات نمو الناتج القومي، وذلك على نحو يظهر ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض الإنتاجية واشتغال النسبة الكبرى من السكان بالزراعة كأسباب للتخلف. ولا ترد كلمة "الاستعمار" سوى في صفحة واحدة من الكتاب

الضخم، دون ذكر لدور الاستعمار في اعتراض التحاق هذه الدول بركب التطور الرأسمالي من بابه الطبيعي (باب السادة)، وأنه جعلها تلتحق بهذا الركب من بابه الخلفي (باب الخدم) كتابع تنهب موارده وتسخر طاقاته البشرية والمادية لصالح المستعمر.

إن تجاهل دور الاستعمار القديم في صنع التخلف ودور الاستعمار الجديد في تكريس التخلف وإنتاج النمو المشوه مرتبط بعيب أساسي في منهجية الاقتصاد النيوكلاسيكي، وهو تجاهل التاريخ وإغفال تطور الظواهر الاقتصادية عبر الزمان. وهو ما يجعل استدعاء المقاربة التاريخية والمقاربة التطورية أمراً ضرورياً. فالقضية ليست قضية ماضٍ تولى وانتهى أمره، حيث إن تداعيات أحداث هذا الماضي ما زالت قائمة حتي اليوم، وستظل تعمل عملها ما لم تدرك الدول النامية ما تتجاهله النظرة النيوكلاسيكية للتخلف، ألا وهو أنه لا خلاص من التخلف بغير الخلاص من التبعية التي ورثتها الدول النامية من عهود الاستعمار، ولم تزل تعانيها بفعل الاستعمار الجديد. والمدخل الطبيعي للخروج من التخلف هو تحرير الإرادة الوطنية، أي فك ارتباط التابع بالمتبوع من أجل إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة، والسير على طريق تنمية مستقلة/معتمدة على الذات يتم من خلالها احتلال الدول النامية لوضع أفضل على خريطة تقسيم العمل الدولي.[١٩]

الافتراض الثاني: الطبقة الرأسمالية ذات الفعالية العالية

تفترض الليبرالية الاقتصادية الجديدة وجود طبقة رأسمالية في الدول النامية تملك قدرات فائقة على اقتحام المخاطر وارتياد مجالات التصنيع الجاد والعميق، وأن بوسعها بناء قدرات تنافسية قائمة على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الوطني. والثابت في حالة مصر مثلاً أن قدرات الرأسمالية المصرية محدودة، وأنها قد فضلت السير وفق ما يتناسب وهذه القدرات المحدودة. فسارت في الدروب المطروقة للتصنيع الهامشي المعتمد على تجميع المكونات المستوردة والذي لا ينتج إلا قيمة مضافة هزيلة، وتحركت على المسار الذي حددت معالمه الشركات متعدية الجنسيات وهو طريق الوكالات والسمسرة وشراء حقوق التصنيع والعمل بنظام "الفرانشايز" ، وتهافتت على الأنشطة الريعية والطفيلية في مجالات العقار والمال وما إليها. وإذا أدركنا هذه الطبيعة للطبقة الرأسمالية المصرية، فليس مما يثير العجب أن نعلم أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الآن لم تتعد النسبة التي كانت قد بلغتها في أواخر الستينيات من القرن الماضي، وهي ١٦%-١٧%. وهو ما يشير إلى أن التصنيع قد تلقى ضربة قاصمة في

عصر الانفتاح واقتصاد السوق الحر والخصخصة، وأنه بدلاً من استكمال طريق التصنيع الذي بدأته مصر في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، تعرضت البلاد لعملية تفكيك أو إهدار للتصنيع.(٢٠)

الافتراض الثالث: كفاءة آليات السوق الحر وأفضلية الحكومة الرشيقة

يقوم نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة /توافق واشنطون على الاعتقاد في القدرة العالية لآليات السوق الحرة على التخصيص الكفء للموارد، وعلى توجيه المجتمع للسير في الطريق الصحيح للتنمية. ويترتب على هذا الاعتقاد ضرورة التخلص من الدعم وغيره من القيود على أسعار المدخلات والمخرجات وتحرير أسعار الفائدة وسعر الصرف، وتقريب الأسعار المحلية من الأسعار العالمية، ومن ثم ترك الأمور لقوى السوق وعدم التدخل فيها من جانب الحكومة إلا عند الضرورة (فشل السوق) وفي أضيق الحدود. كما يترتب على هذه الثقة المفرطة في قدرات آليات السوق تهميش دور التخطيط في تحريك الاقتصاد وفي رسم مسارات التنمية.

والحق أن هذه الدعوة للاعتماد على آليات السوق الحرة في تحقيق التنمية هي دعوة غير عملية. إذ أنها تتجاهل ما تتصف به الأسواق من قصور أو ميل للفشل في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء. ولكن العقبات التي تعترض عمل قوى السوق أشد في الدول النامية نظراً لما تتسم به أسواقها من ضعف وتجزؤ وندرة في المعلومات وعوائق أمام انسياب ما هو متاح منها، وصعوبات في انتقال عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر ومن موقع إلى آخر. ويضاف إلى ذلك غياب المنافسة وشيوع الاحتكارات وغير ذلك من العراقيل التي تجعل السلوك الفعلي للفاعلين الاقتصاديين يبتعد كثيراً عن السلوك الرشيد الذي تفترضه النظريات النيوكلاسيكية أو تدعي استنتاجه من نماذج بينها وبين الواقع بون شاسع، وذلك على ما بينته المقاربات غير التقليدية، لاسيما المقاربات التجريبية والسلوكية والنفسية والعصبية ومقاربة المعلومات الناقصة ومقاربة النظم المعقدة.

والحق أنه لا يمكن توقع فائدة كبيرة من النظريات النيوكلاسيكية لاقتصاد يسعي للخروج من التخلف. إذ أن المجال الطبيعي لعمل هذه النظريات هو التغيرات المحدودة أو الهامشية بحكم أن الأداة الرئيسية للاقتصاديات النيوكلاسيكية هي التحليل الحدي، بينما يمثل التخلف حالة من حالات الاختلالات الجذرية أو الهيكلية، أي التغيرات الكبرى التي لا قبل للتحليل الحدي بالتعامل معها. ولذا فإن حالات الإنماء الناجحة قديماً وحديثاً لم تكن بفضل آليات السوق، بل بفضل حكومات نشطة قامت بترويض قوى السوق في إطار خطط شاملة. ولا تعجز قوى السوق واقتصاديات النيوكلاسيك التي تُنظِّر لكفاءتها عن مواجهة مشكلات التخلف وحدها، بل إنها تصاب بالعجز أيضاً في الدول المتقدمة، وذلك عندما يتعرض النظام

الرأسمالي للأزمات الدورية، لاسيما الأزمات الضخمة كأزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي والأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة. فهذه الأزمات تمثل اختلالات كبرى ليس في وسع آليات السوق التعامل معها، بل إن وقوعها في حد ذاته يكشف عن فشل كبير لهذه الآليات. وكما هو ثابت من التاريخ لا مخرج من هذه الأزمات إلا بتدخلات قوية من جانب الحكومات.

إن ما تقدم بشأن خطأ فرضية اعتبار القطاع الخاص ركيزة التنمية ومحركها الأساسي، وخطأ فرضية الوثوق في قوى السوق لإدارة عملية الانتقال من التخلف إلى التقدم وتنظيم الجهد التنموي ، يؤدي إلى رفض مسلمة من مسلمات الفكر التنموي السائد، ألا وهو أن الحكومة الجيدة هي الحكومة الصغيرة أو الرشيقة التي تنأي بنفسها عن الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، والتي تترك الأسواق حرة (تحرير الاقتصاد الداخلي والتجارة الخارجية) ، والتي تركز جهودها على توفير البنية التحتية والمناخ المناسب لعمل القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي. ومن هذا الباب دخلت مصر في عمليات الخصخصة وفتحت جميع المجالات أمام الرأسمالية المحلية والأجنبية بلا قيود أو ضوابط. وبذلك كتب على مصر السير خلال العقود الأربعة الماضية في مسار مغاير تماماً للمسارات التاريخية لكل من الدول الصناعية القديمة والدول حديثة التصنيع، والتي ارتكز نجاحها على ما صار يعرف ب "الدولة التنموية".(٢١)

الافتراض الرابع: تحرير التجارة محرك التنمية وأفضلية التوجه للخارج

من الافتراضات الخاطئة للفكر التنموي الذي نما وترعرع في أحضان الاقتصاديات النيوكلاسيكية أن التوجه الصحيح للتنمية هو التوجه للخارج، أي للتصدير، وأنه من الخطأ السعي لإنتاج بدائل الواردات. ويتصل بهذا الافتراض أيضاً مقولة شائعة مفادها أن التجارة الخارجية هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، وأنه كلما تحررت هذه التجارة من القيود كان النمو أقوى وأسرع.

وفي الحقيقة أن هذه الافتراضات منافية للمنطق والخبرة التاريخية. فالقاعدة الذهبية الأولي في نمو الدول التي دخلت مضمار التصنيع في الزمن القديم والزمن الحديث على السواء هي أن التصنيع مستحيل دون حماية، وأن تحرير الاقتصاد قبل تمكين الضناعة من الوقوف على أقدام ثابتة خطر عظيم يهدد بانهيار ما قد يكون قد بنى من صناعات.[٢٢] والقاعدة الذهبية الثانية هي أن المجال الطبيعي لبدء التصنيع هو إنتاج بدائل لبعض السلع التي يجري استيرادها، وأن الصادرات لا تنطلق ما لم تستند إلى قاعدة محلية. وفي ذلك يقول آرثر لويس:"إنه من الصعب أن يبدأ التصنيع بتصدير المصنوعات. والمعتاد هو البدء بالبيع في سوق محلية مألوفة

ومحمية، ثم الانتقال إلى التصدير فقط بعد أن يكون قد تم تعلم كيفية الوصول بالتكاليف إلى مستوى تنافسي".(٢٣)

ويرتبط بفرضية توجه التنمية للخارج توصية للدولة النامية بأن عليها أن تسعى بكل السبل لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وهذه التوصية تناقض القاعدة الذهبية الثالثة المستخلصة من قراءة السجل التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر ومن دراسة تجارب التنمية الناجحة في شرق أسيا والصين. ومفاد هذه القاعدة أنه باستثناء الاستثمارات الأجنبية في مجال المواد الأولية والتعدين والبترول والغاز، فإن رأس المال الأجنبي لا يتدفق بغزارة إلا إلى تلك الدول النامية التي تكون قد تمكنت من تحقيق نجاح اقتصادي بقدراتها الذاتية. فهاهنا لا يأتي المستثمر الأجنبي للدولة النامية لينتشل اقتصادها من هوة التخلف ولا حتى ليقيل هذا الاقتصاد من أزمة وقع فيها، وإنما هو يأتي ليشارك في نجاح قد تحقق بجهود هذه الدولة. وما لم يتحقق هذا النجاح، فلن تظفر الدولة باستثمارات أجنبية بعد بها. وعلى أحسن الاحتمالات فإنها لن تظفر باستثمارات أجنبية إلا في قطاعي المواد الأولية والصناعات الاستخراجية وذلك لتأمين المواد الأولية ومصادر الطاقة اللازمة لصناعات الدول المتقدمة، ولن يقبل عليها سوى المستثمرين المغامرين قناصي الفرص الذين عرفنا منهم الكثيرين في سياق الانفتاح والخصخصة.

الافتراض الخامس: أولوية النمو على التوزيع وإعادة التوزيع

ثمة افتراض شاع طويلاً في سياق توافق واشنطون/الليبرالية الاقتصادية الجديدة وفي فكر التنمية التقليدي، ألا وهو: النمو أولاً ثم إعادة التوزيع فيما بعد. إذ يرى القائلون بذلك أن النمو يحتاج إلى الحفاظ على درجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل والثروة حتى يتولد قدر كاف من المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة للنمو السريع، وأن إعادة التوزيع في المراحل السابقة على النمو خطأ جسيم ، لأن توزيع "الكعكة" وهي لم تزل صغيرة هو مجرد توزيع للفقر.

والحق أن هذا الاعتقاد قد عفا عليه الزمن. فثمة دراسات كثيرة توضح أن البدء مبكراً بإعادة التوزيع يساعد على تحسين فرص النمو بتوسيع السوق والمساعدة في زيادة إنتاجية العاملين وزيادة التماسك الاجتماعي وتقوية الإحساس بالمشاركة لدي عامة الناس. وهذا ما حدث بالفعل في تجارب دول شتي. من هذه الدول مصر، حيث أنجزت ثورة يوليو ١٩٥٢ إصلاحاً زراعياً ضخماً بعد سبعة أسابيع من قيامها، وذلك فضلاً على إجراءات إعادة توزيع أخرى كثيرة لتحسين مستوى معيشة الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة. ولم تمر سوى بضع سنوات حتى نفذ إصلاح زراعي ثان. وعلى هذا النهج سارت سيريلانكا ودول النمور الآسيوية والصين وفنزويلا والبرازيل وغيرها من دول أمريكا اللاتينية. وعموماً فقد اتضح

أن المشكلة الكبرى ليست في صغر حجم "الكعكة"، ولكن في سوء توزيعها. ولذا فإن تصحيح التوزيع قبل النمو أمر ضروري لتصحيح مسار النمو اللاحق. إذ أن الأسواق لا تعترف بالفقراء ولا تولي اهتماماً لاحتياجاتهم. كما أن تأثير الفقراء على قرارات التنمية يكاد يكون معدوماً طالما كانت الفوارق واسعة في توزيع الدخل والثروة حتى إذا كان النظام الحاكم ديمقراطياً بالمعني المعتاد(أي يوفر الديمقراطية التمثيلية). إذ في هذه الأحوال لا يسيطر الأغنياء على الثروة فقط، بل إنهم يسيطرون على السلطة أيضاً. لاحظ أن إعادة التوزيع بما يحد من اللامساواة ضرورية لمكافحة الفقر أيضاً، حيث أن اللامساواة والفقر صنوان في الغالب الأعم من الحالات.

وإجمالاً يجب تجنب التوجه النيوكلاسيكي للفصل بين التوزيع والإنتاج، وإدراك أن إعادة التوزيع قبل النمو لا تغني عن توخي التوزيع العادل والاهتمام بتلبية احتياجات الفقراء وذوي الدخول المنخفضة عند تصميم برامج التنمية. وهو ما يستدعي التخطيط المسبق للدمج بين النمو والتوزيع. وليس هناك من هو مؤهل لإنجاز هذه المهمة سوى الدولة. وفضلاً على ما تقدم، لا غنى عن دور قوى الدولة في تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف إعادة التوزيع اللاحقة للنمو من خلال الضرائب التصاعدية والضرائب على سلع الأغنياء واستخدام حصيلتها في الدعم وغيره من سبل الحماية الاجتماعية.[٢٤]

تلك إذن كانت هي الافتراضات التي بني عليها نموذج اقتصاد السوق الحر المفتوح/ الليبرالية الاقتصادية الجديدة المستند إلى الاقتصاديات النيوكلاسيكية ، والتي فندت المقاربات الجديدة الكثير منها، كما بينت الخبرات العملية فشل سياسات التنمية التي تأسست عليها في إنقاذ الدول النامية من براثن التخلف والتبعية. ومن المهم أن نضيف إلى ما تقدم شهادتين:

(أ) شهادة ريتشارد جولي – الاقتصادي الشهير بمعهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس بانجلترا- التي ذكر فيها أن النموذج الليبرالي للتنمية قد تم تصميمه في ضوء مصالح وأولويات القوى الاقتصادية الكبرى في الغرب بهدف توسيع الأسواق أمام منتجاتها واستثماراتها في العالم، وبغرض توسيع نفوذها السياسي في الدول النامية. كما وصف توافق واشنطون الذي تأسست عليه سياسات هذا النموذج بأنه "يتسم بضيق النظر الشديد، وبالاقتصادوية، والاختزالية، والأيديولوجية"، وأن سياساته مضادة للنمو.[٢٥]

(ب) شهادة بعض التقارير الدولية للتنمية البشرية التي وجهت انتقادات شديدة لسياسات توافق واشنطون عموماً، وبرامج التثبيت والتكيف على الخصوص. فقد

اعتبرها تقرير ١٩٩٠ سياسات تتسم بقصر النظر، وبأنها تسعى لإحداث التوازن في الموازنات المالية على حساب إشاعة الخلل والاضطراب في حياة البشر. كما أشار تقرير ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، أنه حتى قبل وقوع الأزمة العالمية الأخيرة ، تدهور مستوى دخل الفرد في ٥٥ دولة طبقت هذه السياسات بالقياس إلى ما كان عليه منذ ١٠ أو ٢٠ سنة ، بل ولفترة أطول بالنسبة لبعض هذه الدول. (٢٦)

لعل فيما تقدم ما يكفي لنبذ نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتحول إلى نموذج أقدر على الوفاء بتطلعات شعوب الدول النامية نحو نمو مصحوب بالإنصاف، يصون الموارد الطبيعية ويحمي البيئة، ويرسخ دعائم الاستقلال الاقتصادي والوطني. وقبل أن أقدم النموذج الذي أثق في قدرته على تحقيق هذه التطلعات، يجب التوقف للنظر في نوعين من النماذج التي تقدمها بعض القوى السياسية في مصر باعتبارها بدائل للنموذج السائد، بينما هي في الحقيقة ليست كذلك.

٥- نماذج لا تقدم حلولا بديلة ومستدامة حقاً

يمكن تقسيم هذه النماذج إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى، وهي تشتمل على النسخ المعدلة من نظام اقتصاد السوق الرأسمالي التي ظهرت في أوروبا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، والتي تصنف عادة ضمن تيار الديمقراطية الاجتماعية(social democracy). ويتركز التعديل في محاولة التعويض عن الآثار الاجتماعية الضارة لهذا النظام بتدخل الدولة للتوفير المجاني لبعض الخدمات الاجتماعية وبتنفيذ نظم للحماية الاجتماعية للمواطنين. ومن أبرز أمثلتها نموذج دولة الرعاية الاجتماعية المعروف بدولة الرفاه والذي اشتهر في بريطانيا وعدد من الدول الأوربية الأخرى لاسيما الدول الاسكندنافية، ونموذج اقتصاد السوق الاجتماعي(social market economy) الذي اشتهر في ألمانيا. وثمة طائفة من أهل السياسة والاقتصاد والفكر في مصر، لاسيما البعض ممن ينتمون إلى التيار الليبرالي وإلى يسار الوسط(الديمقراطيون الاجتماعيون)، ترى أن هذه النماذج جيدة لأنها تقدم نوعاً من الحلول الوسط بين الرأسمالية والاشتراكية، ولأنها حققت عند تطبيقها نجاحاً ملحوظاً في الجمع بين آليات السوق والعدالة الاجتماعية.

والثابت من تاريخ هذه النماذج هو أنها حققت تقدماً لا بأس به على طريق التخفيف من مظالم النظام الرأسمالي الطليق وأنها مكنت من رفع مستوى معيشة قطاع واسع من السكان. ولكن هذا النجاح كان موقوتاً، وساعد في تحقيقه أنه كان مرافقاً لفترة رواج اقتصادي غير مسبوق في الدول الصناعية المتقدمة، وذلك في سياق برامج إعادة التعمير في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي امتدت حتى ستينيات القرن العشرين. وقد وفر هذا الرواج موارد وفيرة للإنفاق العام

الاجتماعي، وجعل كلفة "التضامن الاجتماعي" محتملة ومقبولة إلى حد كبير من جانب الطبقة الرأسمالية. ولكن ما أن بدأت موجة الرواج في الانحسار، وأخذ النظام الرأسمالي يدخل في حالة انكماش أو ركود، تزايدت الضغوط لتخفيف ما يتحمله الرأسماليون من ضرائب كانت تمول الخدمات والحماية الاجتماعية. وبدأت الحكومات في اتخاذ إجراءات لتخفيض الضرائب على مجتمع الأعمال بدعوى تشجيع الاستثمار وزيادة التنافسية من جهة، كما أخذت في تضييق نطاق الخدمات المجانية، وذلك بفرض رسوم مقابل الحصول عليها وبتقليص حزمة الخدمات التي كانت تقدم من قبل من جهة أخرى.

وقد تنامى هذا الاتجاه مع تولي مارجريت ثاتشر رئاسة الوزراء في المملكة المتحدة(١٩٧٩-١٩٩٠)، وقيامها- مع رفيقها الأمريكي رونالد ريجان(١٩٨١-١٩٨٩)- بتدشين ما عرف بالليبرالية الاقتصادية الجديدة، حيث أطلق العنان أمام الخصخصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتعرض قسم كبير من مكاسب دولة الرعاية الاجتماعية للتآكل. وهذا ما حدث أيضاً في ألمانيا على يد هيلموت كول(١٩٨٢-١٩٨٩) ، ولم يحد من التطرف في اتجاه الإجهاز على الكثير من منجزات اقتصاد السوق الاجتماعي سوى متطلبات إعادة توحيد ألمانيا بعد سقوط جدار برلين في ١٩٨٩. ولكن اقتصاد دولة الرعاية الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي تعرضا بعد ذلك لضربات موجعة وذلك في سياق العولمة وظهور مراكز للتصنيع منخفض التكاليف في دول الجنوب من خلال ما عرف بالتعهيد (outsourcing)، وكذلك في سياق انضمام معظم دول شرق أوروبا الاشتراكية سابقاً إلى الاتحاد الأوروبي. فقد ازدادت مطالبات الرأسماليين بتخفيف الأعباء الضريبية عليهم بدعوى تمكينهم من مواجهة المنافسة التي اشتدت شراسة في إطار الرأسمالية المعولمة، وهو ما حد كثيراً من الموارد المتاحة للإنفاق العام الاجتماعي. كما أصبح من اليسير الإفلات من ضغوط النقابات العمالية لرفع الأجور في الدول المتقدمة، وذلك بنقل الصناعات من هذه الدول إلى المناطق ذات العمالة الرخيصة والأعباء الأقل على الشركات في أوروبا الشرقية وفي الصين والهند وغيرها من الدول الآسيوية.

وهكذا آلت هذه النظم إلى اقتصاد سوق حر إلى حد بعيد، وإن استمرت في الاحتفاظ ببعض المسكنات الاجتماعية، حيث لم يكن من السهل التخلص منها جميعا، وذلك تفادياً لما قد ينتج عن ذلك من تذمر أو اضطراب اجتماعي قد لا يتيسر السيطرة عليه من جهة، وحفاظاً على درجة من القبول السياسي للحكومات المحافظة وأحزابها من جهة أخرى. والدرس المستفاد هنا هو أن هذه النماذج لم

تتمكن من احتواء التناقض البنيوي في النظام الرأسمالي، وأنه من الخطأ تصور أن الجمع بين "اقتصاد السوق" و"الاجتماعي" في عبارة واحدة يعني أنهما قوتان متعادلتان، ناهيك عن أن تكون الأولوية من نصيب "الاجتماعي" وأن يصبح هدف "الصالح العام" مقدم على هدف "الربح الخاص". فعندما يحتدم التناقض بين متطلبات السوق وتعظيم الأرباح وبين المتطلبات الاجتماعية، فإن أول ما يضحى به هو البعد الاجتماعي ومتطلباته في الموازنات العامة.

ويكفي الاطلاع على تطورات الأجور وتوزيع الدخل في ألمانيا وسائر الدول المتقدمة لإدراك المصير البائس لنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ونموذج دولة الرعاية الاجتماعية.[٢٧] بعبارة أخرى فإن نموذج دولة الرعاية الاجتماعية ونموذج اقتصاد السوق الاجتماعي وما إليهما من صيغ للديمقراطية الاجتماعية لا تقدم بدائل حقيقية ومستدامة لاقتصاد السوق الرأسمالي. وأخيراً، يجب أن نستدعي المقاربة التاريخية التي تفيد بأن هذه النماذج لم يكن هدفها إخراج اقتصاد من تخلفه وتبعيته – وهو الهدف الأسمي لبلاد مثل بلادنا- وإنما هي صيغ استهدفت تخفيف التوترات الاجتماعية الناشئة عن التناقض بين مصالح العمل ومصالح رأس المال في بلاد قطعت شوطاً طويلاً على طريق التقدم.

المجموعة الثانية من النماذج التي تقدم كبديل للنموذج التنموي السائد هي النماذج التي تدعو إليها برامج الأحزاب الدينية باعتبارها نماذج تنتسب إلى الاقتصاد الإسلامي. ويدخل في هذه المجموعة النموذج التركي الذي يطبقه أردوغان، والذي لا يحظى بإعجاب الإسلاميين وحدهم، بل أنه محل إعجاب بعض الليبراليين أيضاً.

إن قراءتي لبرامج الأحزاب الدينية والبرنامج الانتخابي للرئيس مرسي تشير بوضوح إلى أن المطروح من جانبها هو نظام اقتصاد سوق رأسمالي من حيث الجوهر، وذلك مع بعض الإضافات ذات النكهة الإسلامية، مثل أساليب الصيرفة الإسلامية والصكوك والوقف- وإن كان من المعروف أن معظم هذه الأساليب ليست حكراً على الإسلاميين، وأنه قد صار لها نظائر في أوروبا وأمريكا وغيرها من الدول غير الإسلامية. فبرنامج حزب الحرية والعدالة الذي انبثق من جماعة الإخوان المسلمين يرى أن "الدور الرئيسي في الاستخدام الكفء للموارد ولإحداث التنمية المنشودة..هو مسئولية القطاع الخاص"، و "أن الحرية الاقتصادية والمنافسة الشريفة هي أساس التقدم والرقي. ومن ثم فإن للقطاع الخاص دوراً محوري في الحياة الاقتصادية". كما يدعو البرنامج إلى "ترويج ثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي". وهو يتحدث عن العدالة بعبارات عامة مركزاً على الزكاة والصدقات والوقف وأعمال البر. وهو يؤيد وضع حد أدني وحد أقصى للأجور، ولكنه لا يقدم توجهاً محدداً بشأن الضرائب، ولا يذكر شيئاً عن الضرائب التصاعدية والضرائب

على الأرباح الرأسمالية. وبالطبع فإن في تحمس سلطة الإخوان لقرض صندوق النقد الدولي ما يكشف عن أنه ليس ثمة فرق يذكر بين نموذجهم الاقتصادي والتنموي وبين الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي كانت سائدة في مصرقبل ثورتها، والتي ستتكرس من خلال الاتفاق المستهدف إبرامه مع الصندوق. أما حزب النور السلفي فكلامه عن الاقتصاد يتسم بعمومية شديدة، حيث يكثر فيه ذكر أهداف طيبة من دون بيان لوسائل تنفيذها.ومع ذلك فإن ميل هذا الحزب للقطاع الخاص واقتصاد السوق الحر واضح.

صحيح أن هناك شعارات جذابة ترفع من جانب بعض الإسلاميين مثل أن الإسلام يرفض فكرة تعظيم الربح وأنه "يحث الأفراد على الإيثار، أي تفضيل الغير على النفس" (امتثالاً لقوله تعالى في سورة الحشر:"ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة")، و"أن التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي لا بد وأن تهتم أولاً بإشباع الحاجات الأساسية للسكان". ولكن إذا تركنا هذه الشعارات جانباً، وركزنا على جوهر نموذج الاقتصاد الإسلامي من واقع الكتابات الجادة وفي ضوء الشواهد العملية في الدول التي تزعم تطبيق هذا النموذج، فسوف نلحظ انحيازاً واضحاً لنموذج اقتصاد السوق الحر القائم على المشروع الخاص باعتباره "الوحدة الأساسية في النشاط الإنتاجي" وعلى محدودية دور الحكومة، وعلى الإقرار بالطبقية والتركيز على التجارة باعتبارها أكثر فروع النشاط الاقتصادي أهمية.[٢٨]

أما فيما يتعلق بالنموذج التركي، فإنني لا أرى في الخبرة التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الإسلامي ما يدعو إلى ما ألاحظه من انبهار كبير بهذا النموذج من جانب قطاع واسع من الإسلاميين وغير الإسلاميين. فالنموذج التركي هو نموذج اقتصاد سوق مفتوح ومرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي العالمي ومركز قيادته، وذلك باعتباره شريكاً مع القوى الكبرى في هذا النظام من خلال عضويته في حلف شمال الأطلنطي(الناتو)، وباعتبار تلهفه على الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، أي بالجناح الأوروبي للرأسمالية العالمية.

وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي والتنموي للنموذج التركي مقارناً بنظيره في مصر، فإن البيانات المتاحة تشير إلى أن معدل النمو السنوى المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الأول من الألفية الحالية كان أقل في تركيا(٤.٧%) منه في مصر(٥.٣%). صحيح أن معدل النمو التركي قد ارتفع في ٢٠١١ و٢٠١٢ إلى حوالي ٩%، ولكن ليس من الواضح أن هذه القفزة جزء من اتجاه عام لتصاعد معدلات النمو. بل إن من المراقبين من يرى أن هذه القفزة قد نتجت عن فقاعة مالية أحدثتها سياسة الإقراض الاستهلاكي الرخيص التي اتبعتها حكومة أردوغان

بغرض زيادة شعبيتها، وأن هناك من النذر ما يشير إلى قرب انفجار هذه الفقاعة نظرا لتعثر كثير من المقترضين في السداد، وذلك على غرار ما حدث في أمريكا وأدى إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية في خريف ٢٠٠٨. ومن جهة أخرى، يلاحظ أن نصيب الصناعة التحويلية في الناتج خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ كان في حدود ١٨% في تركيا، مقابل ١٦% في مصر؛ وهو ليس بالفرق الهائل. وفي سنة ٢٠٠٩، لم يختلف معدل الادخار المحلي في تركيا عن نظيره في مصر، وهو معدل ضعيف للغاية، حيث أنه لا يزيد على ١٣%. كما كان معدل الاستثمار أعلى في مصر:١٩% مقابل ١٥% في تركيا. ومع ضعف القاعدة الادخارية في البلدين، لم يكن غريباً أن يزداد فيهما الاعتماد على الموارد الخارجية، لاسيما القروض، وإن كان وضع تركيا في هذا المجال أسوأ كثيرا من وضع مصر. فقد بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج ١٦% في مصر مقابل ٣٥% في تركيا. وإذا كانت تركيا قد سجلت (حسب أحدث بيانات متاحة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩) انخفاضاً في نسبة الفقراء إلى ١٨% مقابل ٢٢% في مصر، فإن العكس كان متحققاً بالنسبة للتفاوت في توزيع الدخل، حيث كان تركز التوزيع(مقاساً بدليل جيني) أعلى في تركيا(٤٠%) عنه في مصر(٣٢%).[٢٩] وعلى ذلك، فليس هناك ما يشير إلى تفوق ساحق للنموذج التركي على النموذج الذي طبقه النظام السابق في مصر ولم يزل مطبقاً حتى الآن. ومن ثم فليس هناك ما يدعو حقاً لكل هذا الإعجاب بالنموذج التركي.

قصارى القول إذن هو أنه ليس في نماذج دولة الرعاية الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي، ولا في نماذج الاقتصاد الإسلامي ما يشكل بديلا مختلف نوعياً ومستداماً بالمقارنة بالنموذج السائد، وأنه يتعين مواصلة البحث عن بدائل أخرى يمكن التعويل عليها للخروج من مأزق التخلف والتبعية.

٦- نموذجان غير تقليديين لمواجهة تحديات التنمية

تطرح الأدبيات الاقتصادية والتنموية غير التقليدية نموذجين بديلين لنموذج الليبرالية الاقتصادية/توافق واشنطون، وهما نموذج التنمية البشرية ونموذج التنمية المستقلة. وفيما يلي بيان موجز عن سمات ومرتكزات كل من هذين النموذجين.

نموذج التنمية البشرية

يرتكز هذا النموذج على مفاهيم أساسية، أبرزها حقوق الإنسان والإنصاف والعدالة والاستدامة والكفاءة. وقد سلط ريتشارد جولي الضوء على أهم سمات هذا النموذج من خلال المقارنة بينه وبين نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة (وهو يطلق عليه: النموذج الليبرالي)، وذلك على النحو التالي [٣٠]:

يركز نموذج التنمية البشرية على كل حقوق الإنسان، ومن فهو يولى اهتماماً فائقاً لقضايا الإنصاف والعدالة الاجتماعية، بينما يركز النموذج الليبرالي على الحقوق السياسية والمدنية.

يتعامل نموذج التنمية البشرية مع التعليم والصحة والتغذية كوسائل أساسية لتمكين البشر وكحقوق للإنسان، بينما ينظر إليها في النموذج الليبرالي على أنها استثمار في العنصر البشرى مفيد لزيادة الإنتاج والإنتاجية ليس غير.

يركز نموذج التنمية البشرية على البشر وعلى تنمية قدراتهم وتوسيع خياراتهم. ولذا فإن قضايا العدالة والتوزيع والتشغيل تحظى باهتمام كبير كأهداف يتوخى هذا النموذج تضمينها في عملية صنع السياسات التنموية من البداية. وفي المقابل، ينصب جل اهتمام النموذج الليبرالي على الكفاءة في تخصيص الموارد وعلى النمو الاقتصادي، وتأتى عدالة التوزيع والتشغيل كتوابع وملحقات لهذين الهدفين.

يولى نموذج التنمية البشرية قضية الحكم أو الحوكمة اهتماماً كبيراً، ويتعامل معها بمفهوم واسع للحكم الديمقراطي الذي تعم منافعه على الناس كافة[٣١]، بينما يركز النموذج الليبرالي على الديمقراطية السياسية، ومن ثم فإنه لا يوجه اهتماماً كبيراً للجانب الاجتماعي للديمقراطية،يتأسس تعامل نموذج التنمية البشرية مع الحكومة على أن لها وظائف أساسية يتعين القيام بها بغض النظر عن مسألة حجمها، بينما ينطلق النموذج الليبرالة من اعتقاد مسبق بضرورة أن يكون حجم الحكومة صغيراً.

نموذج التنمية المستقلة

يقوم بنيان هذا النموذج على أربعة أعمدة:[٣٢]

١- العمود الأول هو الاعتماد على الذات، أي اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول- وليس حصرياً- وذلك على المستويين القطري والجماعي. وفيما يخص الاعتماد القطري على الذات، تبرز قضيتان. الأولي هي العناية برفع معدلات الادخار-ومن ثم الاستثمار- إلى مستويات عليا تناظر ما هو مسجل في تاريخ النمور الآسيوية والصين (٤٠% -٥٠%). والثانية هي العناية بتنمية القوي البشرية ورفع إنتاجيتها، وذلك من خلال إعطاء أولوية للوفاء بالحاجات الأساسية للسكان من جهة، وعن طريق توجيه اهتمام خاص للتعليم والتدريب وإعادة التدريب والبحث والتطوير والابتكار من جهة أخرى.

وفيما يخص الاعتماد الجماعي على الذات، فالمستهدف هو توثيق عري التعاون بين مصر وغيرها من الدول النامية في إطار ما يعرف بالتعاون جنوب-جنوب، مع إعطاء أولوية متقدمة للتعاون العربي والأفريقي والتعاون العربي-الأفريقي. ومن المهم أن يكون التركيز الأكبر في هذا التعاون على المجالات الإنتاجية

والعلمية والتكنولوجية، وليس على مجرد تحرير التجارة وإنشاء مناطق التجارة الحرة التي جربت لأكثر من نصف قرن وثبت ليس فقط ضعف مردودها التنموي، بل وضعف قدرتها أيضاً على زيادة التجارة البينية لدول الجنوب. كما تستهدف جهود التعاون فيما بين دول الجنوب تقوية مركزها التفاوضي في المحافل الدولية، وزيادة قدرتها على حماية مصالحها ووقف الإجراءات المضادة للتنمية التي تضغط الدول المتقدمة من أجل تمريرها في الاتفاقيات الدولية، لاسيما اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ب-العمود الثاني يجمع بين عنصرين، وذلك بالنظر إلى ما بينهما من روابط عضوية، وهما الدولة التنموية والتخطيط القومي الشامل. والدولة التنموية هي الدولة التي لا يقتصر دورها على توفير البنى التحتية وعلى التنظيم والتحفيز وتهيئة مناخ جيد لعمل القطاع الخاص، ولكنها تقوم -فضلاً على ذلك كله- بالمشاركة في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، وتولي اهتماماً فائقاً لتسريع وتيرة التصنيع وتعميقه، ولتأسيس قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية تفتح مجالات جديدة للنمو القائم على معارف تولد محلياً. ومن المهم إدراك أن الجهد التنموي للدولة لا يستبعد جهد القطاع الخاص. فمساهمة القطاع الخاص مطلوبة، ولكن بشرط ابتعاده عن الأنشطة غير الإنتاجية، وتفكيك علاقات تبعيته للشركات الدولية، والتزامه بالأولويات والتوجهات التنموية التي تضعها الدولة من منطلق تسريع عملية الانتقال من التخلف إلى التقدم المستدام. ومن هنا تأتي أهمية التخطيط القومي الشامل كأداة لتنظيم الجهود التي يقوم بها شركاء التنمية وتنسيقها، ولضمان أن تحظى الاحتياجات الأساسية للناس بمكانها اللائق في برامج الاستثمار والإنتاج. ويجدر الانتباه إلى أن التخطيط القومي الشامل لا يستبعد آليات السوق، ولكنه يحدد الدوائر المناسبة لعملها ويضع الضوابط التي تحمي التنمية من شطط الأسواق وانفلاتها.

ت- العمود الثالث يجمع أيضاً بين عنصرين لا غني عن الحرص علي تلازمهما حتى يتوفر للديمقراطية بعدها السياسي جنباً إلى جنب مع بعدها الاجتماعي، وتصبح بحق ديمقراطية تشاركية. العنصر الأول هو التوزيع العادل للدخل والثروة والمكافحة المبكرة للفقر وتوفير سبل الحماية الاجتماعية. والعنصر الثاني هو المشاركة الشعبية في إدارة شئون المجتمع والدولة. وكما تشهد التجارب التنموية الحديثة نسبياً فإن اتخاذ إجراءات مبكرة لإعادة توزيع الدخل والثروة وتحسين أوضاع الفقراء وذوي الدخول المنخفضة دون انتظار لدوران عجلات النمو الاقتصادي هو أمر ليس ممكناً فحسب، بل إنه أمر مفيد أيضاً لحفز النمو الاقتصادي ولإطلاق قوى التنمية، وذلك من خلال ما يؤدي إليه من توسيع للسوق

وزيادة في الإنتاجية وتقوية للتماسك الاجتماعي والانتماء الوطني. ومن المهم عدم الفصل بين النمو والتوزيع، ليس فقط بإجراءات إعادة التوزيع السابقة على تحرك قطار النمو، ولكن بإجراءات تكفل تضمين الاعتبارات التوزيعية في قرارات تخطيط الاستثمار والإنتاج واختيار المشروعات، وبإجراءات لإعادة التوزيع بعد النمو أيضاً.

ولا تقتصر فائدة تحسين التوزيع السابق للنمو والمرافق واللاحق له على ما لها من آثار إيجابية على الإنتاجية وعلى العدالة الاجتماعية. فهذه الإجراءات مفيدة أيضاً لتحسين مشاركة الناس في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية وبكل ما يخص شئون حياتهم. فكلما ضاقت الفوارق في توزيع الدخل والثروة، قلت فرص توظيف الديمقراطية التمثيلية لصالح الأغنياء، واتسعت الفرص لجعل الديمقراطية تعمل لصالح الطبقات الشعبية، ولتحويل الديمقراطية التمثيلية إلى ديمقراطية تشاركية.

ث- العمود الرابع هو ضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية بما يمكن من إعادة رسم خريطة العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة النامية في اتجاه معزز للتنمية. وهو ما يقتضي التدرج في فتح الاقتصاد أمام المنافسة الأجنبية والعمل بنظام للحماية الذكية للصناعات المحلية. وبموجب هذا النظام تكفل حماية مؤقتة للمنشآت الإنتاجية الوطنية ، على أن يرافقها برنامج للتطوير الإداري والمالي والتكنولوجي والتسويقي لهذه المنشآت ، وعلى أن تتجه الحماية للتناقص مع ما ينتج عن هذا البرنامج من نمو في القدرات الإنتاجية والتنافسية للمنشآت المعنية.

ولا يقتضي ضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة رفض الاستثمار الخارجي أو القروض، وإنما هو يستلزم التعامل معهما على أنهما من العناصر المكملة- لا البديلة- للجهد الادخاري المحلي، مع إدراك أنه كلما زادت الاستثمارات بالقدرات الادخارية المحلية، كان من الأيسر اجتذاب الاستثمارات الأجنبية النافعة والاقتراض من الخارج بشروط غير مجحفة اقتصادياً أو سياسياً. وفي كل الأحوال، فإن النجاح في إعادة رسم خريطة العلاقات الاقتصادية الخارجية مرهون بتقوية العمود الأول (الاعتماد على الذات) إلى أقصى حد ممكن.

٧-خاتمة: فك ارتباط الفكر التنموي بالفكر الاقتصادي السائد يفتح آفاقاً أرحب لتنمية بديلة

بينت الدراسة الحالية أن الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي السائد قد تعرض لانتقادات كثيرة، وأن هذه الانتقادات قد كشفت عن خطأ الكثير من المسلمات التي قام عليها هذا الفكر وعن مجافاة العديد من افتراضاته للواقع. كما ألقت الدراسة الضوء على المساهمات الكثيرة التي قدمت لبلورة مقاربات بديلة استهدفت تقريب النظريات

الخاصة بالسلوك الاقتصادي للأفراد والمنشآت وعمل الأسواق من الواقع، ومن ثم تضييق الفجوة بين التصورات النظرية لأداء النظام الاقتصادي الرأسمالي وبين أدائه الفعلي، وتقديم اقتراحات لإصلاح هذا النظام أو تغييره تغييراً جذرياً.

كما أوضحت الدراسة كيف أدى تسلل الكثير من مسلمات الفكر الاقتصادي السائد إلى الفكر التنموي إلى ظهور نظريات تنموية أخفقت في الإحاطة بالأسباب الجوهرية للتخلف، وأسفرت عن سياسات تنموية ثبت عجزها عن تخليص الدول النامية من براثن التبعية والتخلف. وفي المقابل، تجاهل الفكر التنموي السائد الكثير من المقاربات غير التقليدية التي سعت إلى فك الارتباط بين الفكر التنموي والفكر الاقتصادي السائد، وقدمت تفسيراً مختلفاً للتخلف ورسمت خريطة طريق جديدة للتنمية. كما عجز هذا الفكر عن استيعاب العديد من دروس التاريخ بشأن خبرات النجاح في تحقيق النمو والتنمية قديماً وحديثاً. وبينت الدراسة أن في تحرير الفكر التنموي من الافتراضات والمسلمات غير الواقعية للفكر النيوكلاسيكي، وفي استيعاب المقاربات غير التقليدية للتخلف والتنمية، ما يبرهن على خطأ المقولة التي يرددها أنصار الليبرالية الاقتصادية الجديدة بأنه لا بديل لها ولا للنموذج التنموي المستند إليها. فقد ظهر لنا أن هناك على الأقل نموذجين بديلين للنموذج التنموي السائد، وأن هذين النموذجين ينطلقان من افتراضات واقعية ويستلهمان دروس التاريخ على نحو صحيح؛ وهما نموذج التنمية البشرية ونموذج التنمية المستقلة. وبالرغم من اشتراك نموذج التنمية البشرية ونموذج التنمية المعتمدة على الذات في الكثير من المبادئ والمنطلقات المرغوب فيها مثل حقوق الإنسان، وديمقراطية الحكم، وتنمية الإنسان بالناس وللناس، واستدامة النمو والتنمية، والإنصاف، والديمقراطية السياسية والاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية، وتحديد حجم الحكومة بمتطلبات التنمية وليس بالأفكار المسبقة، فإن بين هذين النموذجين بعض الفروق المهمة أيضاً. منها أن نموذج التنمية المعتمدة على الذات يتصف بتحديد أكبر في منهج التطبيق ووضوح أشد في السياسات، بينما يغلب على نموذج التنمية البشرية العمومية والميل لتفادي التفاصيل بشأن تطبيق المبادئ والمنطلقات المشتركة؛ وهو ما يجعلها عرضة لتأويلات متباينة قد يحمل بعضها مخاطر الارتداد للنموذج المستهدف تجاوزه. ومنها أن نموذج التنمية المستقلة ينطلق من ربط واضح بين التبعية والتخلف، على نحو تُوضع معه قضية تحرير الإرادة الوطنية وإعادة هيكلة العلاقات مع الدول المتقدمة كنقطة انطلاق ضرورية من أجل السير في طريق تنمية شاملة ومستدامة. ومنها أن الاعتماد على الذات له مكانة متميزة في نموذج التنمية المستقلة، بينما لا يحظى-فيما يظهر- بهذه المكانة في نموذج التنمية البشرية.

وبالنظر إلى هذه الفروق بين نموذج التنمية المستقلة ونموذج التنمية البشرية، فإنني أرى في نموذج التنمية المستقلة مزايا إضافية تدعو إلى تزكيته لمصر ولغيرها من الدول النامية كنموذج واعد للنمو الاقتصادي المعتمد على القوى الذاتية، وللتنمية التي تراعي العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية والقابلية للاستدامة.

---

[١] للمزيد راجع العرض الخاص بتطور اقتصاديات التنمية في الكتاب ذائع الصيت والشائع تدريسه في مقررات اقتصاديات التنمية:

G. Meier and J. Rauch, ***Leading Issues in Economic Development***, ٧th ed., Oxford University Press, N.Y. and Oxford, ٢٠٠٠, pp. ٦٩-٧٢.

[٢] P. Krugman,"When zombies win", ***The New York Times***, Dec. ١٩,٢٠١٠.
والمقصود بالزومبيين من يتمسكون بالأباطيل والخرافات.

[٣] نشرت هذه الدراسة في العدد ٢٣١(يونيو ٢٠١٢) من سلسلة قضايا التخطيط و التنمية التي يصدرها معهد التخطيط القومي بالقاهرة.

[٤] أنظر مثلا: عبد الرحمن يسري أحمد، ***علم الاقتصاد الإسلامي***، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ص ١٠٧-١٠٨.

[٥] أنظر في تفصيل ذلك الدراسة التالية عن العوامل المحددة لتعامل الإندونيسيين مع البنوك الإسلامية:
Thomas Pepinsky, 'Development, social change and Islamic finance in contemporary Indonesia', ***World Developmen***t, vol. ٤١, ٢٠١٣, pp. ١٥٧-١٦٧.

[٦] في عدم انطباق فرض الإنسان الإسلامي على ممارسات مؤسسات التمويل الإسلامي، أنظر:
M. O. Farooq, "Self - interest, Homo Islamicus and Some Behavioral Assumptions in Islamic Economics and Finance ", Sept . ٢٠٠٦, www.globalwebpost.com/ farooq/ islamic.

[٧] استعرضت عدداً من الاجتهادات اليسارية في تفسير أزمة ٢٠٠٨ في كتابي: ***أزمة النظام الرأسمالي والاقتصاد المصري***، كتاب الأهالي رقم ٨١، مؤسسة الأهالي، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨.

[٨] من المراجع المهمة في هذا الشأن:
Paul Baran, **The Political Economy of Growth**, Monthly Review Press, N. Y. and London, ١٩٥٧.
Andre Gunder Frank, **The Development of Underdevelopment**, Monthly Review Press. N.Y., ١٩٦٦.
Samir Amin, **Unequal Development- The Social Formation of Peripheral Capitalism**, Monthly Review Press, N.Y., ١٩٧٦.

[٩]) تختلف عن حالة التعرض للمخاطر risk عن حالة غياب اليقين (اللايقين) uncertainty ، من حيث أن حالة التعرض للمخاطر يفترض فيها علم الفرد بالتوزيع الاحتمالي للنتائج الممكنة أو على الأقل أن يكون في استطاعته تكوين فكرة جيدة عن هذا التوزيع . بينما تتميز حالة اللايقين بأن معلومات الفرد عن التوزيع الاحتمالي للنتائج الممكنة غير دقيقة، أو غير متوافرة على الإطلاق. فالمخاطر قابلة للحساب، بعكس اللايقين الذي لا يقبل الحساب. أنظر:

P. Ormerod," Economic Psychology and the Financial Crisis", March ٢٠١٠, www. paulormerod. com/ papers

١٠ Imperfect Knowledge Economics
١١ Exact models
١٢ (Complexity Science)
وهو واحد من أربعة مجالات تبدأ في الإنجليزية بالحرف C. أما المجالات الثلاث الأخرى فهي الفوضى Chaos، والكارثة Catastrophe، والسبر نطيقا Cybernetics. أنظر
www . en. wikipedia.org/.../complexity economics
١٣ (Computer or Computational Simulation
١٤ The Capital Controversy
١٥ J. Robinson and J. Eatwell, ***An Introduction to Economics***, McGraw-Hill, London, Revised ed.,١٩٧٤, pp.١٨٦-١٨٩.
١٦ G. W. F. Hegel, ***Lectures on the Philosophy of World History, Reason in History***, translated by H. B. Nisbet from the German copy of ١٨٣٧ , Cambridge U.P., N.Y., ١٩٧٥.See: www.books.google.it/Books...

١٧ يرصد تقرير حديث لمركز الجنوب نتائج بحث ٣١٤ تقريرا قطريا أصدرها صندوق النقد الدولي منذ ٢٠١٠ عن الأوضاع الاقتصادية في ١٧٤ دولة. ومن أهم هذه النتائج أن الصندوق ما زال يتمسك بإجراءات التقشف المعتادة، ليس فقط في أوروبا ولكن في الكثير من الدول النامية، وعلى رأسها إلغاء أو تخفيض الدعم الموجه للطاقة والغذاء والزراعة، وخفض الأجور أو وضع سقوف لزيادتها، وتعديل نظم المعاشات والرعاية الصحية وتحرير أسواق العمل، وفرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية للأسر الفقيرة. ويبين التقرير ما يترتب على هذه الإجراءات من تهديد للأهداف التنموية والتقدم الاجتماعي، داعيا إلى تبني سياسات بديلة ومنصفة للإصلاح المالي والإنعاش الاقتصادي. أنظر:
South Centre, ***The Age of Austerity: A Review of Public Expenditures and Adjustment Measures in ١٨١ Countries***, Initiative for Policy Dialogue and the South Centre Working Paper, March ٢٠١٣, www.southcentre.org
١٨ أنظر: إبراهيم العيسوي، ***الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما- تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل***، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٩ للمزيد حول وجهة النظر المغايرة لوجهة النظر النيوكلاسيكية للتخلف والتنمية، أنظر المراجع السابق ذكرها في الهامش رقم ٨.
٢٠ أنظر البراهين العملية على التراجع في مسيرة التصنيع في : جودة عبد الخالق، ***التثبيت والتكيف في مصر- إصلاح أم إهدار للتصنيع***، ترجمة سمير كريم، المجلس القومي للثقافة،القاهرة، ٢٠٠٤.
٢١ أنظر في تفصيل ذلك:
R. wade, ***Governing the Market- Economic theory and the role of government in East Asian industrialization***, Princeton University Press, ١٩٩٠, and Ha- Joon Chang and Ilene Grabel, ***Reclaiming Development – An alternative economic policy manual***, Zed Books, London and New York,٢٠٠٤, and Ha- Joon Chang, "How to "do" a developmental state", in O.E. Edigheji (ed.), ***Constructing a Democratic***

Developmental State in South Africa – Potentials and Challenges, Human Science Research Council Press, Cape Town, ٢٠١٠, www. hajoonchang . net/downloads....

[٢١] للمزيد راجع:
M. Shafaeddin, ***Is Industrial Policy Relevant in the ٢١st Century***, Arab Planning Institute, Special Paper no. ٢, Kuwait, May ٢٠٠٦, UNDP et al.., ***Making Global Trade Work for People***, Earthscan Publications and www.undp.org

[٢٣] Arthur Lewis, "The division of the world and the factoral terms of trade", in Arthur Lewis, ***The Evolution of the International Economic Order***, Princeton Universiyy Press, N.J.,١٩٧٨, cited in Meier and Rauch, ***op. cit.***, p.٧٧ and pp. ٩٧-١٠١.

[٢٤] راجع: مكتب العمل الدولي، **حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية**، تقرير المدير العام إلى مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٠، جنيف،٢٠١١،و محبوب الحق، **ستار الفقر – خيارات أمام العالم الثالث**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦١ أنظر أيضا :
H. Chenery et al., ***Redistribution with Growth***, Oxford University Press, London, ٣rd printing, ١٩٧٦, G. Myrdal, ***The Challenge of World Poverty***, Vintage Books, ١٩٧٠, pp. ٥٦-٥٧, UNRISD, ***Visible Hands- Taking Responsibility for Social Development***, UNRISD, Geneva, ٢٠٠٠, UNRISD, ***Combating Poverty and Inequality***, UNRISD, Geneva, ٢٠١٠, p. ٦, www.unrisd.org.

[٢٥] راجع:
R. Jolly, "Employment, basic needs and human development: Elements for a new international paradigm in response to crisis", ***Journal of Human Development and Capabilities***, vol.١١,issue ١, Feb.٢٠١٠, pp.١١-٣٦.
ومن بين الدراسات المهمة التي استند إليها جولى لبيان أن سياسات توافق واشنطون مضادة للنمو :
J.R. Vreeland, ***The International Monetary Fund: politics of conditional lending***, Routledge, Abingdon, ٢٠٠٧.

[٢٦] UNDP, ***Human Development Report***, ١٩٩٠ and ٢٠٠٧/٢٠٠٨

[٢٧] أنظر في ذلك:
OECD, ***Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising***?, OECD, ٢٠١١, ILS, ***World of Work Report ٢٠١١***, ILO, ٢٠١١, and Bertelsmann Stiftung, ***The Social Justice Index***, ٢٧ Oct. ٢٠١١, www, Bertelsmann-stiftung.de
وللمزيد حول تجارب دولة الرعاية الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي، راجع: مجموعة مؤلفين، ***دولة الرفاهية الاجتماعية***، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٦، وأنظر أيضاً:
R. Hasse, H. Schneider and K. Weigelt (eds), ***Social Market Economy – History, Principles and Implementation, From A to Z***, ٢nd ed., Ferdinand Schningh, Paderborn, Germany, ٢٠٠٥, and U. Witt, "Germany's Social Market – between ethos and rent – seeking," ***The Independent Review***, vol. ٦, no.٣,٢٠٠٢(www.independent.org).

[٢٨] الاقتباسات من: عبد الرحمن يسري، ***مرجع سابق***، ص ٥٥-٥٦. أنظر أيضا مواصفات سيناريو الدولة الإسلامية في مشروع مصر ٢٠٢٠ والتي جري استخلاصها من عدد من المراجع الإسلامية الرصينة في: الفريق المركزي لمشروع مصر ٢٠٢٠، ***الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠***، سلسلة كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٨.

[٢٩] بيانات مصر وتركيا مستمدة من:
UNDP, ***Human Development Report ٢٠١١***; World Bank, ***World Development Report ٢٠١٢***, and ***World Development Indicators ٢٠٠٥***, and www.data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS: Kamil Ayanoglu, "Policy implementation, tools and practices during planning period in Turkey", in the Seminar on Global Knowledge Sharing of Inclusive Development and Planning, organized by the Ministry of Planning(Egypt) and JICA (Japan) IN Cairo, ١٨-١٩ Feb. ٢٠١٣.

[٣٠] R. Jolly, ***op. cit***, Table

[٣١] Democratic and inclusive governance

[٣٢] يمكن الرجوع إلى تأصيل مفهوم التنمية المستقلة ومعالجات تفصيلية لأبعادها في مساهمات عدد من الرواد في هذا الميدان مثل إسماعيل صبري عبد الله ويوسف صايغ ومحمد محمود الإمام، في: مجموعة مؤلفين، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ومجموعة مؤلفين، **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١. أنظر أيضا معالجة لعلاقة التنمية المستقلة بالعولمة، وتحديد الركائز التي يقوم عليها نموذج التنمية المستقلة، وعرضا للصعوبات التي يمكن أن تواجه تطبيقه ولكيفية التغلب عليها في: ابراهيم العيسوي، **الاقتصاد المصري...**، مرجع سابق، الفصل التاسع، وفي: **التنمية في مصر- الواقع المتعثر والبديل الأفضل**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٩، وفي: **نموذج التنمية المستقلة**، أوراق عربية، الورقة ٢٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.